الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته

تقرير الشرق الأوسط رقم 170 | 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016
ترجمة من الإنجليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. لمن اتفاق السلام هذا؟ 3
آ. اتفاق موضع نزاع 3
ب. اتفاق متسرّع 4

III. فجوة تزداد اتساعاً 8
آ. تنامي النزعة المناطقية 8
1. غرب ليبيا 8
2. شرق ليبيا 12
ب. غياب مسار أمني 15
ج. تناقضات دولية 17

IV. أي مخرج من المأزق؟ 21
آ. تجنب المزيد من التصعيد 21
ب. إعادة إطلاق عملية سياسية 22
ج. إقامة مسار أمني 22
د. الحاجة إلى تلاقي جهود المجتمع الدولي 24

V. الخلاصة 26

الملاحق
أ. خريطة ليبيا 27
ب. أعضاء المجلس الرئاسي لمجلس الوزراء، كما عُينوا طبقاً للاتفاق السياسي الليبي 28
ج. حول مجموعة الأزمات الدولية 29
د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2013 30
ه. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 32

الملخص التنفيذي

لقد أفضى الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقّع في الصخيرات في المغرب في كانون الأول/ديسمبر 2015 إلى إعادة تشكيل الصراع الداخلي أكثر مما أسهم في تسويته. قبل عام من الزمن، كان الصراع دائراً بين برلمانين متنافسين والحكومتين المرتبطتين بهما. أما اليوم فإن الصراع يدور بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه، حيث يضم كل طرف منشقين عن المعسكرين الأصليين، وكلا الطرفين مسلح تسليحاً ثقيلاً. لم يعد من الممكن تنفيذ خريطة طريق الاتفاق، المتمثلة في أن من الممكن لحكومة تصريف أعمال تمثل البرلمانين وحلفائهما إرساء نظام سياسي جديد وإعادة إدماج الميليشيات، دون تغيير. ثمة حاجة لمفاوضات جديدة يشارك فيها بشكل خاص اللاعبون الأمنيون الرئيسيون الذين لم يشاركوا في مؤتمر الصخيرات لمنح حكومة الوحدة الوطنية قاعدة أكثر توازناً.

سعى اتفاق الصخيرات إلى تسوية النزاع بين مجلس النواب والحكومة المرتبطة به، ومقرهما على التوالي في المدينتين الشرقيتين طبرق والبيضاء، والمؤتمر الوطني العام وحكومته في طرابلس. أنشأ الاتفاق مجلساً رئاسياً كان عبارة عن سلطة تنفيذية ضعيفة تولت مهامها في طرابلس في آذار/مارس 2016 وكلفت بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأيضاً تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي يتكون من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام. ونص على أن يستمر مجلس النواب بوصفه البرلمان الوحيد وأن يصادق على حكومة الوحدة الوطنية، لكنه لم يفعل ذلك حتى الآن. وهكذا فإن البنية المؤسساتية لم تكتمل، ما أفضى إلى نتيجة مشوهة، في الوقت الذي يتمسك مؤيدو الاتفاق وخصومه باعتبارات تقنية قانونية لدعم مواقفهم.

يسعى اللاعبون العسكريون لبسط نفوذهم من خلال فرض أمر واقع يهدف إلى تحسين مواقعهم التفاوضية وفرض أنفسهم كل في معسكره. في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر، تمكنت قوات الفريق خليفة حفتر، الذي يرفض الاتفاق، من إخراج خصومها من بنغازي والاستيلاء على جزء كبير من "الهلال النفطي" في خليج سرت، مع إنتاجه من النفط والغاز، ومنشآت تكرير وتصدير النفط. في هذه الأثناء، تمكن تحالف يجمع ميليشيات في غرب ليبيا ويعمل اسمياً تحت سلطة المجلس الرئاسي، وبدعم جوي أمريكي، من الاستيلاء على معظم سرت، وهي المدينة التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية في آذار/مارس 2015. هناك احتمال بأن تقوم بعض القوات الموجودة في سرت، وبمساعدة من آخرين في غرب ليبيا، بمتابعة التقدم شرقاً والاصطدام مع قوات حفتر في الهلال النفطي، أو أن تسعى قوات حفتر إلى التحرك غرباً باتجاه طرابلس. يتمثل الأثر الكلي لهذه التحركات في تعمق الانقسامات. كما أن حقيقة أن المجلس الرئاسي، بصفته سلطة تنفيذية مؤقتة، لم يحقق تقدماً كبيراً في معالجة القضايا اليومية مثل أزمة السيولة النقدية وانقطاع المياه والكهرباء تؤدي إلى مزيد من انعدام الثقة.

اللاعبون الخارجيون الذين دفعوا باتجاه التحركات الدبلوماسية وأبرزوا دعمهم لاتفاق الصخيرات هم أيضاً لا يقلّون انقساماً عن الليبيين أنفسهم. مجموعة من الدول الغربية في معظمها، بقيادة الولايات المتحدة، تدعو إلى تقديم الدعم غير المشروط للمجلس وتعترف بحكومة الوحدة الوطنية التي شكّلها. نظراً لمنح هذه المجموعة الأولوية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية وضبط تدفقات المهاجرين واللاجئين، فإنها تفضل الاستمرار في خريطة طريق الصخيرات دون مجلس النواب إذا دعت الضرورة، مراهنة على أنه إذا تحسنت الحوكمة في الجزء الغربي من ليبيا أولاً، فإن الجزء الشرقي يمكن أن ينضم إليها في المحصلة. غير ان صمود حفتر قوّض تلك الفرضية.

مجموعة أخرى، تقودها مصر، والإمارات العربية المتحدة وروسيا، تعطي الأولوية لوحدة ما تبقى من الجيش (خصوصاً "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر) بوصفه نواة لجيش مستقبلي وتعبّر عن قلقها من النفوذ الذي يمكن للميليشيات الإسلامية المسيطرة على طرابلس أن تتمتع به على المجلس. لقد قدمت له هذه المجموعة الدعم السياسي والعسكري السري والعلني، كما فعلت فرنسا أيضاً على أساس من محاربة الإرهاب. هذه المجموعة، المهتمة ظاهرياً بإيجاد حل للانقسامات التي تعاني منها ليبيا، تدعم عملية السلام علناً، لكنها تقوّضها ولا تقدم بديلاً ملموساً لها.

تبدو إمكانية تحقيق أهداف اتفاق الصخيرات، المتمثلة في تجنب المزيد من المواجهات العسكرية ومنع الانهيار المالي، بعيدة بشكل متزايد. ثمة مخاطرة في أن العقبة التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في سرت سيتبعها قتال بين المجموعات غير الجهادية للسيطرة على النفط والغاز، ما يرجح تأجيل قدرة ليبيا على زيادة صادراتها ويعرض آفاق تحقيق السلام للخطر على نحو أكبر. على المدى الأبعد، فإن فشل عملية السلام

وتصاعد الصدامات من شأنها أن تعطي المجموعات الراديكالية فرصة لتجميع قواها. وبالتالي فإن الأولوية القصوى والعاجلة تتمثل في منع انفجار العنف الذي يبدو أن احتمالاته تتعاظم في خليج سرت، وبنغازي وربما في طرابلس. يمثل تجنب مواجهات جديدة في الهلال النفطي أولوية ملحة على نحو خاص، إضافة إلى التوصل إلى اتفاق تسمح القوات الموجودة هناك بموجبه للمؤسسة الوطنية للنفط بإصلاح المنشآت المتضررة واستئناف عمليات التصدير، بموجب القانون الليبي وقرارات الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك، يجب إعادة صياغة عملية السلام المجمدة. ينبغي أن تتوقف محاولات تنفيذ اتفاق الصخيرات دون موافقة مجلس النواب واستبعاد حفتر. وعلى نحو مماثل، على داعمي الاتفاق الضغط على حفتر كي يشارك في المفاوضات. على الطرفين أن يقدما التنازلات، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. على المجلس الرئاسي أن يفعل المزيد لتطمين المنطقة الشرقية بأنه يعمل من أجل الجميع، وليس فقط من أجل المنطقة الغربية، وأن يستأنف المحادثات بشأن حكومة الوحدة الوطنية مع مجلس النواب.

لن يتحقق الكثير من التقدم دون إشراك اللاعبين العسكريين الأكثر أهمية في الحوار. إن التوصل إلى تسوية حول بنية القيادة وعلاقة هؤلاء اللاعبين بالمجلس الرئاسي يشكل مقدمة ضرورية لمعالجة القضايا الأوسع المتمثلة في نزع السلاح، والتفكيك وإعادة الإدماج. إن تصنيف طرف واحد بأنه "الجيش الشرعي" لا يعالج الواقع الهجين للقوى العسكرية؛ حيث إن معظم المجموعات المسلحة تدعي ارتباطها بإحدى مؤسسات الدولة في الوقت الذي تستمر فيه بالعمل بوصفها ميليشيا.

ينبغي أن يدفع احتمال تداعي ليبيا الجميع إلى التوقف، خصوصاً البلدان المجاورة لها والتي تتسم بقدر من الهشاشة. على اللاعبين الإقليميين والدوليين المشاركين في العملية الدبلوماسية المتعلقة بليبيا الاتفاق على أهداف مشتركة، والدفع نحو إعادة التفاوض بشأن الاتفاق، واستخدام نفوذهم لضبط الأطراف المتحاربة ودفعها نحو حل سياسي والمشاركة في مسار أمني. وبشكل خاص،

- على المجلس الرئاسي وحلفائه عدم الاستيلاء على منشآت خليج سرت؛ وعلى مجلس النواب وقواته عدم التحرك نحو الغرب؛ كما أن على الداعمين الخارجيين للطرفين الدفع بقوة نحو تجنب التصعيد.
- على قوات الفريق حفتر الوفاء بالتزاماتها بأن تبقي جميع منشآت انتاج وتصدير النفط والغاز في سرت تحت سيطرة المؤسسة الوطنية للنفط بموجب القانون الليبي وقرارات الأمم المتحدة.
- على المجلس الرئاسي أن يتفاوض مع مجلس النواب على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، وإشراك المنطقة الشرقية والآراء المعبرة عنها ومعالجة القضايا الملحة بالنسبة لليبيين العاديين، مثل الكهرباء، والسيولة المصرفية والرعاية الصحية.
- على الأمم المتحدة والدول الداعمة للمسار الدبلوماسي التشجيع على توفير مجال لحفتر والمجموعات المسلحة الرئيسية في الغرب لمناقشة التراجع عن التصعيد في خليج سرت، وبنغازي ومناطق أخرى. كجزء من هذا المسار الأمني، عليهم أيضاً الشروع في محادثات حول الترتيبات التي يمكن أن تكون جزءاً من اتفاق أوسع.
- على الدول المجاورة، والولايات المتحدة، وروسيا، والدول الأوروبية، وتركيا، وقطر والإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، المساعدة على صياغة النتائج واحتواء الأطراف المعطلة وذلك بتجديد جهودها لتحقيق التوافق بين طموحاتها، استناداً إلى القضايا التي توافق عليها أصلاً، مثل استخدام صادرات النفط والغاز لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ وإيجاد سلسلة قيادة موحدة للجيش في إطار بنية أمنية موحدة؛ وسلامة أراضي البلاد، ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة.

مع حدوث تحولات مرعبة على نحو متزايد في الأوضاع، يسعى اللاعبون الخارجيون – بعضهم، مثل فرنسا، الضالعة في هذه العملية منذ وقت طويل؛ وآخرين، مثل السعودية، التي نشطت مؤخراً – لإعادة إحياء عملية الصخيرات بشكل أو بآخر. إن فهم الأخطاء التي حدثت من شأنه أن يصحح تلك الأخطاء، وهو أمر ضروري ويمثل أفضل أمل لإنقاذ الاتفاق.

طرابلس/بروكسل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

مجموعة الأزمات الدولية
تقرير الشرق الأوسط رقم 170 4 **تشرين الثاني/نوفمبر2016**

الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته

I. مقدمة

عندما أطلقت الأمم المتحدة، في كانون الثاني/يناير 2015، المفاوضات التي تمخضت عن الاتفاق السياسي الليبي مع نهاية العام، كان هدفها التوصل إلى توافق على تقاسم السلطة للتغلب على الانقسامات المؤسساتية والعسكرية التي سرّعت في حدوث أزمة حكومية وقعت في أواسط عام 2014.[1] العملية، التي قادها المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون حتى تشرين الثاني/نوفمبر، ومنذ ذلك الحين مارتن كوبلر، كانت رؤيتها تشكيل حكومة وحدة وطنية وفي النهاية وضع دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة. بوسع حكومة شرعية ذات سيادة أن تعيد إطلاق إنتاج النفط وتصديره، وإصلاح الاقتصاد، والشروع في تفكيك وإعادة دمج المجموعات المسلحة ودعوة المجتمع الدولي لاستئصال تنظيم الدولة الإسلامية من سرت.

كانت القوة الدافعة للمحادثات تتمثل في الحوار السياسي الليبي، الذي ضم ممثلين عن البرلمانين المتنافسين الموجودين منذ عام 2014، مجلس النواب (ومقره طبرق) والمؤتمر الوطني العام (ومقره طرابلس)، والذي انضم إليه لاحقاً عدد من الشخصيات المستقلة. وضع ليون مسارات حوار متوازية لممثلي المجموعات المسلحة، والأحزاب السياسية، والبلديات، والنساء ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتعزيز الاتفاق، رغم أن مسار المجموعات المسلحة لم ينطلق فعلياً.

مع نهاية عام 2015، وفي حين تحقق تقدم كبير فيما يتعلق بالمبادئ العامة، فإن الحصيلة كانت مختلفة تماماً عما خُطط له. بدلاً من التوصل إلى إجماع على خريطة طريق سياسية بين البرلمانين والمكونات الأخرى، فإنها مكّنت السياسيين المستعدين لاستخدام إطار الأمم المتحدة لتحديد أرضية مشتركة مع الخصوم واستبعدت أولئك الذين اختلفوا على نواحٍ رئيسة، بما فيها تركيبة حكومة الوحدة الوطنية وخريطة الطريق الأمنية. ضمت المجموعة الأخيرة رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبو سهمين، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، والمجموعات التي يمثلانها.[2]

كانت النتيجة اتفاقاً لتقاسم السلطة بين أغلبية المتفاوضين الثلاثة والعشرين، ما شكل "تحالفاً للراغبين" كان يحظى ببعض الدعم في البرلمانين لكن ليس من قادتهما وبدعم أقل من الفصائل العسكرية.[3] عندما بدا أن هذه الحصيلة عرضة للخطر، بعد حوالي عام من المفاوضات، اعتقد العديد من داعميها الخارجيين أن من الأفضل المضي قدماً، على أساس أن المعترضين يمكن إشراكهم في العملية لاحقاً. بدا توقيت الاتفاق، الذي وُقّع في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، سابقاً لأوانه وكان يفتقر إلى إجماع واسع بشكل كافٍ كي يكون مستداماً.[4] رغم أنه تحقق منذ ذلك الحين بعض التقدم في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، فإن الإخفاق في جسر الفجوة عند التوقيع يهدد بتعميق الانقسام السياسي الرئيسي بين داعمي الاتفاق ومعارضيه؛ كما أنه أدى إلى انقسامات

[1] في عام 2014، انتخب الليبيون مجلس النواب ليحل محل المؤتمر الوطني العام (الذي انتخب عام 2012). أدى هذا إلى تغيير التوازن السياسي لغير صالح التحالف السياسي الثوري المهيمن على المؤتمر الوطني العام. في تموز/يوليو 2014، أطلقت الميليشيات التي تتخذ من طرابلس مقراً لها والمتحالفة مع قادة المؤتمر الوطني العام "عملية فجر ليبيا" للسيطرة على المناطق الحيوية في العاصمة. في آب/أغسطس، اجتمع عدد من أعضاء مجلس النواب في الشرق، في طبرق، دون أن تجري عملية تسليم رسمية من المؤتمر الوطني العام، في حين قاطع آخرون مجلس النواب بصفته غير دستوري. في تشرين الثاني/نوفمبر، ألغت المحكمة العليا تعديلاً دستورياً كان قد مهد السبيل لانتخابات مجلس النواب، ما وفر ذخيرة إضافية لأعضاء المؤتمر الوطني العام الذين رفضوا مجلس النواب. لم يقبل مجلس النواب ولا المجتمع الدولي بالحكم، وبالتالي ظل مجلس النواب هو البرلمان المعترف به دولياً. نتيجة لذلك، بات في ليبيا برلمانان وحكومتان متنافسان يتمتعان بسيطرة محدودة على الأرض وسلطة محدودة أيضاً على المجموعات المسلحة. لمزيد من التفاصيل حول الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتغلب على الانقسامات، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 157، "البناء السليم على مفاوضات جنيف"، 26 شباط/فبراير 2015، وبيان مجموعة الأزمات، "الحوار السياسي الليبي: اتفاق غير مكتمل"، 16 تموز/يوليو 2015.

[2] تفاوض مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام في البداية من خلال وفود يتكون كل منها من أربعة أشخاص، إلا أن هؤلاء حضروا لتمثيل مجموعات مصالح صغيرة داخل البرلمانين بدلاً من تمثيل المؤسستين نفسيهما، وأصبح أبو سهمين وصالح منتقدين نشطين للاتفاق. في حزيران/يوليو – تموز/يونيو 2015، أصر أبو سهمين على انسحاب وفد المؤتمر الوطني العام، وفي تشرين الأول/أكتوبر، رفض صالح دعوة مجلس النواب للتصويت على الاتفاق المقترح، قائلاً إن غالبية المجلس تعارضه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المؤتمر الوطني العام، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛ ومع أعضاء في مجلس النواب، البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[3] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في الحوار السياسي، المغرب، 19 كانون الأول/ديسمبر 2015.

[4] كان هذا ما طرحته مجموعة الأزمات قبل توقيع الاتفاق: "بيان حول الاتفاق السياسي من أجل ليبيا"، 12 كانون الأول/ديسمبر 2015؛ "مخاطر التسرع في التوصل إلى اتفاق ليبي جديد"، **بوليتيكو**، 14 كانون الأول/ديسمبر 2015.

جديدة داخل كلا المعسكرين. وهذا يقوض الهدف النهائي المتمثل في سلامة التراب الليبي في ظل حكومة وحدة وطنية قادرة، من خلال تحسين الوضع السياسي، والاقتصادي والأمني، على وضع الأساس لنظام أكثر استقراراً وإشراكاً لجميع المكونات الليبية.

يحلل هذا التقرير أثر الاتفاق وردود الفعل على التطورات التي أحدثها في ليبيا وفي أوساط اللاعبين الدوليين المشاركين في العملية الدبلوماسية. كما يقدم اقتراحات حول كيفية إعادة تشكيل العملية لتحقيق نتيجة أكثر استدامة.

II. لمن اتفاق السلام هذا؟

آ. اتفاق موضع نزاع

أسس الاتفاق السياسي الليبي، المُوقَّع في الصخيرات في المغرب في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، "المجلس الرئاسي لمجلس الوزراء"، يستمر إلى أن يتم تعيين حكومة وفاق وطني.[5] تكوّن المجلس من رئيس المجلس (يعتبر رئيس الوزراء المكلف للحكومة المستقبلية)، وخمسة نواب (نواب رئيس وزراء مكلفون) وثلاثة وزراء دولة، يمثل كل منهم مكوناً سياسياً وجغرافياً مختلفاً. أصبح فايز السراج، وهو عضو غير معروف نسبياً في مجلس النواب من طرابلس، رئيساً للمجلس عند التوقيع.[6] كان من المزمع أن يصبح السراج رئيساً للوزراء حالما يصادق مجلس النواب على الاتفاق ويوافق على حكومة يتوجب على المجلس تقديمها خلال 30 يوماً (وأن يوافق عليها مجلس النواب خلال عشرة أيام). وكان من المتوقع أن تحكم الحكومة الجديدة لفترة عام واحد قابل للتجديد. وكان سيتم حل الحكومتين المرتبطتين ببرلماني ما بعد عام 2014، وأن يظل مجلس النواب البرلمان الشرعي، بينما يتم إدماج معظم أعضاء المؤتمر الوطني العام في طرابلس في المجلس الأعلى للدولة ذو الطابع الاستشاري، وهو هيئة جديدة تشارك في تعيين كبار مسؤولي الدولة.

تمثَّل اختلاف رئيسي مع الترتيبات السابقة، التي كان بموجبها رئيس البرلمان هو رئيس الدولة (وبالتالي القائد الأعلى للقوات المسلحة)، توسيع السلطة الأمنية للمجلس، لتشمل تعيين كبار المسؤولين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.[7] كما يتمتع بصلاحيات تعيين اللجنة الأمنية المؤقتة لتنفيذ الترتيبات الأمنية التي ينص عليها الاتفاق، بما في ذلك ضمان سلامة المجلس (ولاحقاً الحكومة الجديدة) في طرابلس والإعداد لوقف إطلاق نار على مستوى البلاد ونزع سلاح الميليشيات. كي يتم إدماجها في قوى الأمن التابعة للدولة، سيترتب على القوات المسلحة الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية وتسليم أسلحتها. كما نص الاتفاق على أن "وقف إطلاق نار شامل ودائم" يدخل حيز التنفيذ عند توقيع الاتفاق.[8]

داعمو الاتفاق في ليبيا والخارج قالوا إن الاتفاق يحظى بدعم الأغلبية في كلا البرلمانين وبدعم المواطنين العاديين. الجزء الأخير كان صحيحاً بشكل عام؛ حيث إن معظم الليبيين كانوا قد سئموا الانقسام الطويل، والاقتتال والكلفة الاقتصادية والمالية الكبيرة ورحبوا بالتوصل إلى تسوية من حيث المبدأ. لكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن البرلمانين.[9] أغلبية كبيرة في مجلس النواب اعترضت على الأحكام المتعلقة بالجيش والأمن؛ كما طعن كثيرون بتوسيع المجلس من ثلاثة إلى تسعة أعضاء وعلى ترشيحات معينة له. تركزت التحفظات في المؤتمر الوطني العام على بعض الترشيحات (بشكل رئيسي لأنها تمت حين كان المؤتمر الوطني العام يقاطع المحادثات) وعلى السلطة المحدودة للمجلس الأعلى للدولة.[10] مسؤول رفيع في بعثة الأمم المتحدة لدعم

---

[5] لم يُكشف عن نص الاتفاق لأكثر من شهر. ويتكون من ديباجة و67 مادة، وأحكام إضافية (15 مادة) و6 ملحقات.

[6] انظر الملحق ب لمزيد من التفاصيل، كان ليون هو الذي اقترح السراج أولاً كرئيس للوزراء على التلفزيون في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2015. لم يكن اسمه متداولاً من قبل، ولم يكن واحداً من المرشحين الاثني عشر على القائمة المصغرة لمجلس النواب. أحدث هذا استياءً في سائر أنحاء ليبيا، وخصوصاً في المنطقة الشرقية حيث قاعدة مجلس النواب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين، ورجال أعمال ونشطاء ليبيين، طرابلس، مصراتة، البيضاء، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2015؛ والقاهرة، نيسان/أبريل 2015. رغم ذلك، كان السراج يتمتع بميزة أنه شخصية غير إشكالية. على حد تعبير مراقب ليبي، "ليس هناك أي فصيل ليبي يحمل ضغينة ضده". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي من طرابلس، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[7] ينص الاتفاق على أن صلاحيات جميع المناصب العليا العسكرية، والمدنية والأمنية ينبغي تحويلها لمجلس الرئاسة. على رئيس المجلس ونوابه الاتفاق بالإجماع على قائد جديد للجيش ورئيس للمخابرات (ويتطلب تعيين الأخير موافقة مجلس النواب) وتعيين وصرف السفراء (باقتراح من وزير الخارجية)، وإعلان حالة الطوارئ، وإعلان الحرب والسلم وتبني إجراءات استثنائية (بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن ومصادقة مجلس النواب). لا ينص الاتفاق على كيفية اختيار مدير المؤسسة الوطنية للنفط، لكن بموجب القانون الليبي، فإن هذا من صلاحيات رئيس الوزراء. أما التعيين في المناصب العليا في مؤسسات الدولة، مثل محافظ المصرف المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمحكمة العليا، فيكون بقرار من مجلس النواب بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة. الاتفاق السياسي الليبي، http://bit.ly/24ZQX2I.

[8] المرجع السابق، المادة 38.

[9] ألمح بيان مشترك وقعته 17 دولة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية إلى أن الاتفاق كان يحظى بدعم الأغلبية في مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام. البيان المشترك للاجتماع الوزاري من أجل ليبيا، روما، 13 كانون الأول/ديسمبر 2015. وزير الخارجية الأمريكي جون كيري كرر ذلك الافتراض في تصريح تلفزيوني في ذلك اليوم. أشار عدد كبير من الليبيين من مختلف المشارب السياسية، والجغرافية والقبلية إلى وجود دعم كاسح للتوصل إلى تسوية تفاوضية لإنهاء الصراع. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، مصراتة، الزاوية، البيضاء، أجدابيا، حزيران/يونيو – كانون الأول/ديسمبر 2015.

[10] المسودات الأربع الأولى اقترحت مجلساً رئاسياً يتكون من رئيس، ونائبين ووزيري دولة. لم يتم وضع قواعد توجيهية واضحة للاختيار، لكن العديد من أعضاء مجلس النواب أكدوا على اتفاق ضمني يقوم بموجبه كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام

للدعم في ليبيا قال: "ليس هناك اتفاق سياسي حقيقي. هذا اتفاق لدعم أولئك الذين يبدون جديرين بالثقة من أجل إنقاذ البلاد".[11]

بالنظر إلى الماضي من منظور الحاضر، فإن أنصار الاتفاق ضخموا الدعم له داخل البرلمانين المتنافسين لتبرير المضي قدماً.[12] كان الادعاء بدعم الأغلبية مشكوكاً به استناداً إلى الوقائع، حيث إن العديد من الأعضاء كانوا يدعمون اتفاقاً من حيث المبدأ لكنهم اختلفوا بشكل كبير حول التفاصيل. كما كان ذلك مضللاً سياسياً، حيث إن خصوماً رئيسيين كانوا خارج مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام وكانوا يتمتعون بقوة عسكرية تمكنهم من تخويف المؤيدين، بما في ذلك عدة مجموعات مسلحة في المنطقة الغربية من ليبيا وقوات كبيرة مرتبطة بحفتر والقوات التي تسمي نفسها الجيش الوطني الليبي، بشكل رئيسي في المنطقة الشرقية.[13]

ب. اتفاق متسرع

بحلول نهاية عام 2015، أدى القلق المتزايد بين المشاركين الليبيين في الحوار الذي جرى بوساطة الأمم المتحدة والداعمين الدوليين لهؤلاء المشاركين حول وضع المفاوضات والوضع الاقتصادي والأمني المتدهور إلى تعاظم الضغوط بهدف توقيع الاتفاق حتى دون تسوية قضايا رئيسة. كان الداعمون الدوليون الرئيسيون على إطلاع كامل على التقدم المحدود، وعدم توافق المطالب، والاستياء الشعبي، لكنهم، بمن فيهم مبعوث الأمم المتحدة الجديد كوبلر شعروا بنفاد الوقت، وأن العملية يمكن أن تنهار.[14]

كان الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الأكثر انخراطاً في العملية، أي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا، الأعلى صوتاً في دفع الأمم المتحدة لإكمال الاتفاق. كما كان هذا حيوياً جداً أيضاً بالنسبة للدول المجاورة لليبيا، بما في ذلك الحكومات الأوروبية الجنوبية القلقة بشأن التهديدات الكامنة في حدوث فراغ أمني. حتى الدول المتشككة في تنفيذ الاتفاق، مثل روسيا ومصر، حثت على الدفع قدماً نحو إكمال الاتفاق. جادلت جميع الأطراف بأن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود ويمكن أن تقوضها تقارير حول ما بدا أنه تضارب في المصالح فيما يتعلق بمبعوث الأمم المتحدة السابق، ليون، كانت قد ظهرت إلى العلن، والتفتت

بأنفسهما باختيار نائب، ويكون الرئيس شخصية تحظى بالإجماع من بين الشخصيات الواردة على القائمة المصغرة لمجلس النواب. يمثل النواب الثلاثة المناطق الغربية، والشرقية والجنوبية من البلاد والفصائل السياسية الرئيسية. ومن أجل استيعاب المكونات السياسية والجغرافية الأخرى، غيرت الأمم المتحدة والأعضاء المشاركين في الحوار هذه التركيبة في كانون الأول/ديسمبر 2015 إلى رئيس، وخمسة نواب وثلاثة وزراء دولة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الحوار، ومسؤولين في بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، تونس، كانون الأول/ديسمبر 2015. طالب أعضاء مجلس النواب بإحداث تغييرات في الترتيبات الأمنية عدداً من المرات. في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، 92 من أصل 104 من الأعضاء الذين يدعمون الاتفاق فعلوا ذلك فيما كان يعرف بمبادرة فزان. في 25 كانون الثاني/يناير 2015، عبر 89 عضواً عن مثل تلك التحفظات في تصويت أولي على الاتفاق.

[11] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 11 آذار/مارس 2016، وهي وجهة نظر يتشاطرها موظفو ودبلوماسيو الأمم المتحدة.

[12] أشار داعمو الاتفاق إلى قائمة من 92 عضواً في مجلس النواب زعموا بأنهم يدعمون الاتفاق، لكنهم أخفوا أن هذا الدعم كان مشروطاً بإحداث تغييرات في مسودة الاتفاق. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، ومسؤولين في الأمم المتحدة، تونس، كانون الأول/ديسمبر 2015؛ ومستشارين عند أعضاء المجلس الرئاسي، تونس، كانون الثاني/يناير 2016. كما أن عمليات التحريف ألقت بظلالها على النقاش حول الإخفاقات التالية في الحصول على المصادقة الرسمية لمجلس النواب. لقد كرر داعمو الاتفاق مزاعمهم بأن رئيس مجلس النواب منع إجراء تصويت في 25 شباط/فبراير لأن معظم الأعضاء كانوا مع الاتفاق، لكن هذا غير مؤكد: أعضاء مجلس النواب يقولون إن الأعضاء المؤيدين للمصادقة كانوا قد بالغوا في عدد الأسماء الموجودة على قائمة الداعمين، بما في ذلك أعضاء لم يكونوا في طبرق في ذلك اليوم. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجلس النواب، ومع سياسيين ليبين، طبرق، القاهرة، طرابلس، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2016.

[13] على سبيل المثال، هاجمت مجموعة مسلحة مقرها طرابلس ولا تعترف بالمجلس، هاجمت منزل أحد أعضاء المجلس في نيسان/أبريل 2016. في المنطقة الشرقية من ليبيا، ظهرت تقارير متكررة تفيد بأن الأجهزة الأمنية المتحالفة مع حفتر كانت تقوم باعتقال النشطاء السياسيين والمعلقين في وسائط التواصل الاجتماعي الموالين للمجلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في طرابلس، نيسان/أبريل 2016؛ بنغازي، تموز/يوليو 2016.

[14] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمميين وأوروبيين، ومع مشاركين في الحوار السياسي، ودبلوماسيين، تونس، كانون الأول/ديسمبر 2015؛ ومع مارتن كوبلر، بروكسل، نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2015.

السياسي المتنامي.[15] مسؤول أمريكي قال: "عندما تقود سيارتك على الجليد من الأفضل أن تزيد السرعة بدلاً من أن تضغط على الفرامل".[16]

أشار المشاركون في الحوار السياسي إلى أنهم هم أيضاً أرادوا توقيع الاتفاق. كانوا يخشون من أن المفاوضات المنفصلة التي يقودها رئيسا البرلمانين المتنافسين، ومبادرة "الليبي – ليبي" ستكتسب زخماً بوصفها بديلاً "وطنياً" للمحادثات التي تقودها الأمم المتحدة، وهو ما رأى فيه البعض فرضاً دولياً أو غربياً.[17] كان مصدر قلقهم الرئيس هو أن يتفاقم الوضع، وأن تتزايد انقسامات الفصائل وأن يطغى اللاعبون السياسيون الأكثر تعنتاً على الأصوات الأكثر اعتدالاً.[18] كما افترضوا أن خصوم الاتفاق يمكن أن ينضموا إليه حالما يرون مستوى الدعم، وقللوا من شأن مخاوف من رد فعل محتمل على التسرع في التوصل إلى اتفاق دون إشراك مكونات مهمة ولاعبين عسكريين رئيسيين.

أسهم عدد من العوامل في ترسيخ تصور بأن ثمة حاجة للتوصل إلى اتفاق بسرعة. تمثل أحد تلك العوامل في توسع تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، خصوصاً بعد هجمات تشرين الثاني/نوفمبر في باريس.[19] رأت بعض الدول أن حكومة وحدة وطنية كانت حيوية لتنسيق رد عسكري على استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على أراضٍ في وسط ليبيا وأماكن أخرى. في مطلع عام 2016، قدر مسؤولون أمريكيون أنه كان هناك حوالي 4,000-6,000 من أتباع تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، بشكل رئيسي في سرت، ولكن أيضاً في بنغازي، ودرنة، وصبراته.[20] مسؤول أمريكي رفيع قال شارحاً منطق الدفع باتفاق الصخيرات قُدماً:

> خلال ستة أشهر ستكون الحكومات الليبية الثلاث قد اختفت جميعاً، وستكون الحكومة الوحيدة الباقية هي حكومة داعش. بتنفيذ الاتفاق السياسي ونقل المجلس الرئاسي إلى طرابلس، يمكن أن تتاح لنا فرصة لتغيير الديناميكيات وتحسين شروط المعركة ضد داعش، الذي يعزز من قبضته في البلاد.[21]

عامل ثانٍ كان يتمثل في مخاوف دول الاتحاد الأوروبي حيال المهاجرين واللاجئين، ما جعلها متشوقة لتوسيع القوة البحرية الأوروبية - عملية صوفيا، وهي العملية التي تستهدف "نموذج الأعمال الذي اتخذته شبكات

---

[15] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، واشنطن، لندن، تونس، باريس، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛ ومع مسؤولين أمميين، نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2015. طبقاً لكوبلر، فإن جيران ليبيا "كانوا الأكثر دفعاً لرؤية الاستقرار يتحقق في البلاد" في مؤتمر الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، كانون الأول/ديسمبر 2015. "Egypt's Sisi calls for 'international mobilisation' on Libya", Agence France-Presse, 8 December 2015. تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية بضرب روما من ليبيا جعلت إيطاليا تدفع بالمفاوضات قدماً بشكل أكبر. قبل يومين من مؤتمر دعمت فيه الأطراف الدولية الاتفاق، عبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن تشككه حيال مسألة تقاسم السلطة، لكنه قال إن روسيا ستدعم الاتفاق. تعليقات في مؤتمر روما-مد 2016، روما، 11 كانون الأول/ديسمبر 2015. في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت وسائل الإعلام رسائل إلكترونية مسربة بين ليون ومسؤولين إماراتيين تشير إلى أن مبعوث الأمم المتحدة كان يتفاوض حول التعويضات التي يمكن أن يتقاضاها في أكاديمية دبلوماسية في أبو ظبي. أحدث هذا غضباً شديداً في ليبيا لأن الإمارات العربية المتحدة كانت أحد الداعمين الرئيسيين لحفتر ومجلس النواب. كان ليون يخطط للتنحي عن منصبه مع نهاية العام وأنكر بشدة أي تضارب في المصالح. استقال بعد ذلك بوقت قصير. Randeep Ramesh, "Libyan Faction Demands Explanation from UN over Envoy", *The Guardian*, 5 November 2015; "Leaked Emirati Emails Could Threaten Peace Talks in Libya", *The New York Times*, 12 November 2015; and "Statement by SRSG for Libya, Bernardino León", UNSMIL, 12 November 2015.

[16] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2016.

[17] في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أطلق أعضاء في مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام حواراً منفصلاً يهدف إلى التوصل إلى إجماع بين البرلمانين حول تعيينات مجلس الرئاسة، وهي ما قالوا إنها ينبغي أن تقتصر على رئيس الوزراء ونائبين يسميان بشكل مشترك حكومة وحدة وطنية. بعد اجتماعهما في مالطا ومسقط في كانون الأول/ديسمبر 2015، صادق رئيسا مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام على المبادرة. دبلوماسي أوروبي قال: "كانت الضغوط لتوقيع الاتفاق تأتي من أعضاء الحوار السياسي الذي كانوا يخشون من أن مبادرة ليبيا – ليبيا يمكن أن تجتذب زخماً شعبياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، آذار/مارس 2016. في آذار/مارس 2016، قدم المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب مسودة اتفاق بديل يحتوي على مراجعتهما، لكن يبدو أن مبادرتهما ترنحت.

[18] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين غربيين، ومع مسؤولين غربيين وأمميين، واشنطن، لندن، بروكسل وتونس، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2015.

[19] مراسلات بالبريد الالكتروني مع مسؤولين أمميين رفيعين، كانون الأول/ديسمبر 2015. مخاوف أخرى ذات صلة تمثلت في أنه إذا لم يتم اغتنام فرصة مهاجمة تنظيم الدولة الإسلامية، فإن الاهتمام الدولي سيتحول إلى مسائل أخرى، وأن العمليات التي تستهدف تنظيم الدولة الإسلامية ستعود إلى التركيز على سورية والعراق، وأن الزخم للقيام بفعل في ليبيا سيتبدد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بروكسل، كانون الأول/ديسمبر 2015.

[20] "U.S. general: number of ISIS fighters in Libya doubles", CNN, 8 April 2016.

[21] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 2 آذار/مارس 2016.

تهريب البشر والاتجار بهم" ومنع فقدان حياة البشر في البحر المتوسط، لتصل إلى المياه الليبية.[22] في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2016، كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد فوض بإجراء عمليات في المياه الدولية لكن ليس في المياه الإقليمية، ولم يطلب المجلس الرئاسي ذلك. كما كانت البيئة الإقليمية مصدراً آخر للقلق. كان بعض الداعمين الغربيين لعملية الأمم المتحدة يخشون من أنه دون التوصل بسرعة إلى اتفاق، فإن اللاعبين الإقليميين، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر، الذين كانوا يدعمون التوصل إلى اتفاق ظاهرياً، في حين كانوا متشككين ومستمرين بدعم معارضيه، سينجحون في مسعاهم. مسؤول غربي قال:

> كان عدم التوقيع والمصادقة على الاتفاق سيشكل هزيمة كبيرة لأمثالنا الذين كانوا يدافعون عن اتفاق تفاوضي لتقاسم السلطة بوصفه الحل الوحيد للأزمة الليبية. كان سيعني إخفاقاً لمبدأ المفاوضات، وكان من شأن ذلك أن يسمح لتلك الحكومات التي استمرت طوال عام 2015 بالدفاع عن الفعل الأحادي المباشر دعماً لمجلس النواب وحكومته بإعلان النصر.[23]

عامل ملازم آخر تمثل في الخشية من أن دولاً غربية مثل فرنسا والولايات المتحدة كانت قد بدأت بالتلميح إلى نيتها في الشروع بإجراءات لمكافحة الإرهاب داخل ليبيا بالتعاون مع لاعبين محليين، مما يمكن أن يقوض حكومة وحدة وطنية مستقبلية. كانت التجليات الأبرز على ذلك قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحشد الدعم لنقل المجلس الرئاسي إلى طرابلس والاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية بوصفها الحكومة الشرعية في أقرب وقت ممكن، حتى دون المصادقة الرسمية لمجلس النواب.[24]

رغم أن هذه جميعاً كانت مخاوف مشروعة، خصوصاً بالنسبة للبلدان القريبة التي يهددها تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من المجموعات الجهادية، وكذلك بالنسبة لأوروبا، حيث كانت أزمة اللاجئين قد أصبحت أولوية سياسية، لكن هذه المخاوف لم تكن أولويات كافية لإقناع اللاعبين العسكريين الليبيين بالوقوف خلف الاتفاق والمجلس الرئاسي. بعد أن كان الليبيون في حالة إنكار لمعظم عام 2015، فإنهم باتوا قلقين من توسع تنظيم الدولة الإسلامية، خصوصاً وأنه بدأ بشن هجمات مهلكة بشكل متزايد خارج سرت وكان يهدد بالتوسع شرقاً نحو المنشآت النفطية الحيوية.[25] إلا أن عدة فصائل عسكرية مهمة ظلت في حالة صراع مع بعضها بعضاً ولم تظهر اهتماماً كبيراً بالتعاون ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

في حزيران/يونيو 2016، شنت قوات من غرب ليبيا عملية البنيان المرصوص ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سرت، لكنها كانت تتكون بشكل رئيسي من متطوعين من مصراتة (وانضم إليها عدد قليل من المتطوعين من مدن غربية وجنوبية أخرى). شرق سرت، كان هناك بعض التنسيق بين المصراتيين وحرس المنشآت النفطية من وحدة المنطقة الوسطى، بقيادة الزعيم المحلي القوي إبراهيم الجضران المسؤولة عن أمن المنشآت النفطية في خليج سرت، إلا أن قوات شرقية أخرى معارضة للمجلس الرئاسي، وخصوصاً قوات حفتر، لم

---

[22] المرحلة الأولى من عملية صوفيا، التي بدأت في 22 حزيران/يونيو 2015، ركزت على المراقبة والتقييم في جنوب ووسط البحر المتوسط. المرحلة الثانية، التي أطلقت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، كانت تقضي بـ "البحث عن القوارب التي يتم الاشتباه بها، وإذا دعت الحاجة، حرف مسارها" في المياه الدولية. في 9 تشرين الأول/أكتوبر، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2042 الذي يمنح تفويضاً باعتراض القوارب التي يشتبه بأنها تهرب المهاجرين، في المياه الدولية خارج شواطئ ليبيا. كانت الخطوة التالية تتمثل في توسيع العمليات إلى المياه الإقليمية الليبية. "European Union Naval Force – Mediterranean Operation Sophia", EU, December 2015.

[23] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2016. دبلوماسي مصري شرح ما يبدو من تناقض بلاده في دعم الاتفاق بينما تستمر بتقديم الدعم لحفتر، وهو أحد معارضيه الرئيسيين: "لقد أرادت مصر بصدق حكومة جديدة معترفاً بها دولياً، ووافقنا على السراج كرئيس للمجلس الرئاسي. بمعنى ما، فإنه كان خيارنا. افترضنا أن السراج وحفتر يمكن أن يعملا معاً، بحكم الضرورة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أمستردام، أيار/مايو 2016.

[24] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في البعثة الدولية للدعم في ليبيا، نيويورك، بروكسل، كانون الأول/ديسمبر 2015؛ ومع دبلوماسي أمريكي، واشنطن، آذار/مارس 2016؛ ومع دبلوماسي بريطاني، لندن، آذار/مارس 2016.

[25] في 4 كانون الثاني/يناير 2016، قتل ما لا يقل عن 50 شخصاً عندما فجّر أحد أتباع تنظيم الدولة الإسلامية شاحنة في مركز تدريب عسكري في زليتن، 180 كم غرب طرابلس، وهو الهجوم الأكثر دموية في ليبيا منذ عام 2011. كما هاجم في ذلك الشهر أفراد من تنظيم الدولة الإسلامية نقاط تفتيش حول السدرة وراس لانوف، شرق سرت، حيث تقع المنصات الرئيسية لتصدير النفط الخام. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من بن جواد والسدرة، كانون الثاني/يناير 2016.

تشارك.[26] نسبة كبيرة من أولئك الذين يقاتلون تنظيم الدولة الإسلامية في سرت لم يعترفوا بسلطة المجلس، رغم أن العملية صورت على أنها تمت بموافقة مؤيدين للاتفاق موالين للمجلس.[27]

تمثل عيب رئيسي في استراتيجية خلق وقائع على الأرض من خلال الاعتراف بحكومة وحدة وطنية في أنه من الصعوبة بمكان رؤية كيف يمكن للأهداف الدولية المتمثلة في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية ووضع حد لتدفق اللاجئين عبر ليبيا، أن تكون مستدامة دون تحسين الحوكمة ودون التوصل إلى اتفاق موسع حول مؤسسات الدولة والجيش. لم يعالج التقدم المحرز في محاربة تنظيم الدولة في سرت الانقسامات السياسية والمؤسساتية في ليبيا ولم يقنع، كما كان يُأمل بعض داعمي الاتفاق من الفصائل وداعميها الإقليميين بأن الوحدة الوطنية يمكن أن تتحقق من خلال تحالف مناهض لتنظيم الدولة الإسلامية تحت رعاية المجلس.[28]

[26] يصر أعضاء غرفة عمليات البنيان المرصوص على أن مقاتلين من غرب ليبيا شاركوا في العملية، إلا أن قوائم القتلى تشير إلى أن معظم المشاركين كانوا من مصراتة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، حزيران/يونيو، تشرين الأول/أكتوبر 2016؛ ومع نشطاء سياسيين، ومسؤولين عسكريين، أجدابيا، طرابلس، مصراتة، حزيران/يونيو 2016. معظم الضباط من سرت تحالفوا مع حفتر ولم ينضموا إلى عملية البنيان المرصوص. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في غرفة عمليات سرت الكبرى المتحالفة مع حفتر، راس لانوف، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[27] انظر إفادة المبعوث الخاص للولايات المتحدة جوناثان واينر أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، 15 حزيران/يونيو 2016. أعضاء غرفة عمليات البنيان المرصوص قالوا: "جميع القوى المشاركة في هذه العملية مع حكومة الوحدة الوطنية، والمعارضة في صفوفهم "ليست لأنهم ضد المجلس الرئاسي أو حكومة الوحدة الوطنية، بل لأنهم مستاؤون من عدم تلقيهم لدعم ملموس من المجلس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع العقيد رمضان أحمد، مصراتة، 8 حزيران/يونيو 2016. سياسيون ودبلوماسيون آخرون يقولون إن حوالي نصف أولئك الذين يقاتلون في سرت ليسوا تحت مظلة المجلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الرحمن السويحلي، العضو السابق في المؤتمر الوطني العام والرئيس الحالي للمجلس الأعلى للدولة، طرابلس، حزيران/يونيو 2016؛ ومع دبلوماسي ليبي، روما، تموز/يوليو 2016.

[28] كان غياب مسار أمني محبطاً للعديد من المسؤولين الغربيين. دبلوماسي إيطالي حمّل المسؤولية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لافتقارها للمعرفة الضرورية بالديناميكيات المحلية للشروع في حوار أمني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، روما، أيلول/سبتمبر 2015. عشية التوقيع، أقر مسؤول أوروبي رفيع: "أدرك أنه كان من الخطأ عدم العمل على المسار الأمني منذ البداية ... إذا تمكنّا من إقامة مسار أمني على نحو صحيح، عندها يمكن للمسار السياسي أن ينجح، لكن ليس العكس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، 7 كانون الأول/ديسمبر 2015. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، ومسؤولين أمميين، تونس، بروكسل، واشنطن، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2016.

III. فجوة تزداد اتساعاً

منذ مطلع عام 2016، تحولت القضايا التي لم تتم تسويتها إلى عقبات مؤسساتية تعيق تنفيذ الاتفاق. ازدادت الفجوة بين مؤيديه ومعارضيه اتساعاً وأفضت إلى تعبئة عسكرية، في حين تعززت الانقسامات الدولية.

آ. تنامي النزعة المناطقية

1. غرب ليبيا

عند توقيع الاتفاق، كان أقوى داعميه الليبيين سياسيين، ورجال ميليشيات وأعمال من غرب ليبيا، خصوصاً من طرابلس ومصراتة. كما كان محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط ومقرهما طرابلس، وهما مؤسستان حيويتان لبقاء أي حكومة وحدة وطنية على قيد الحياة، من بين داعميه أيضاً.[29] بشكل عام، كان هناك دعم واسع بين الناس العاديين في الغرب لأي اتفاق من شأنه أن ينتج حكومة أكثر فاعلية تنهي الانقسام والعنف.[30] تعامل الداعمون الدوليون مع المنطقة الغربية على أنها أكثر أهمية بسبب ضرورة تأسيس حكومة في طرابلس العاصمة.

رغم ذلك، كان هناك بعض المعارضين المهمين في المنطقة الغربية غير قادة المؤتمر الوطني العام، بما في ذلك تحالف محمود جبريل، حزب الجبهة الوطنية والميليشيات والسياسيين المقربين من عبد الحكيم بلحاج، زعيم الجماعة الليبية المقاتلة التي لم تعد موجودة الآن.[31] كان لكل من هذه الأطراف أسباباً انتهازية لمعارضة إما الاتفاق أو تركيبة المجلس. جبريل اعتبر أن تركيبة تقاسم السلطة غير عملية.[32] كانت المجموعات المسلحة الزنتانية، التي تشكل شركاء عسكريين مهمين رغم طردها من طرابلس عام 2014، منقسمة، حيث كان البعض مستعداً لدعم الاتفاق مقابل تقاسم المسؤوليات الأمنية في العاصمة، وبعضها ضده وينسق علناً مع قوات حفتر في الشرق.[33] الإسلاميون على مختلف تنويعاتهم عارضوا المجلس في البداية لأنه تم اختياره من

[29] وقد ضم هؤلاء أيضاً أعضاء في حزب العدالة والبناء الذي يهيمن عليه الإخوان المسلمون، والمجموعات المسلحة المرتبطة به وآخرين كانوا في عام 2014 قد دعموا عودة المؤتمر الوطني العام وميليشيا فجر ليبيا، لكنهم منذ ذلك الحين باتوا يبدون سأماً من كليهما. من بين الداعمين الرئيسيين فتحي باشا أغا أحد قادة الميليشيات السابقين النافذين في مصراتة والذي فاز بمقعد في انتخابات مجلس النواب في عام 2014 لكنه رفضه، ومحمد صوان زعيم حزب العدالة والبناء. فيما يتعلق بالمصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 165، "الجائزة: الصراع على ثروات الطاقة الليبية"، 3 كانون الأول/ديسمبر 2015.

[30] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من طرابلس ومصراتة، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2015. رجل أعمال من مصراتة قال إنه وآخرين دعموا الاتفاق على أنه أفضل من لا اتفاق: "نعرف أن الاتفاق ليس مثالياً وأن هناك تناقضات، لكن ... من يكترث لذلك؟ نحن بحاجة للاستمرار وإلا وصلنا إلى حافة الهاوية. ليس هناك مال؛ والبلد مجزأ. لا نعتقد أن إعادة إطلاق المفاوضات سيغير الأمور لأنه ما من سبيل لإقناع أولئك المجانين في مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد براس علي، كانون الأول/ديسمبر 2015.

[31] بشكل عام، فإن اعتراضاتهم تركزت على تركيبة المجلس وعلى اعتقاد بأن الإطار المؤسساتي في الاتفاق كان غير مقبول. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في التحالف وفي الجبهة الوطنية، تونس، آذار/مارس 2016؛ ومع مسؤولين من حقبة القذافي، تونس، القاهرة، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2016.

[32] قال جبريل إنه في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2015 نصح كوبلر بعدم تحضير الاتفاق للتوقيع. كما أنه اعترض على أن يكون مقر المجلس في طرابلس طالما ظلت المدينة تحت سيطرة الميليشيات: "إذا أخذت المال والسلطة السياسية من طرابلس، فإن [الميليشيات] لا يمكنها فرض إرادتها على الناس من أجل المال والسلطة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، روما، كانون الثاني/يناير 2016.

[33] في المفاوضات بين القادة المصراتيين والزنتانيين منذ أواسط عام 2015، عبرت بعض المجموعات المسلحة الزنتانية عن استعدادها لدعم المجلس لكنها طالبت بحق العودة إلى طرابلس. أفضل من يمثل هذا التيار وزير الدفاع السابق أسامة الجويلي، الذي صرح بأنه منفتح على اتفاق معدل إذا تمت معالجة هيمنة الميليشيات المصراتية والإسلامية في طرابلس بشكل مرضٍ. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الزنتان، حزيران/يونيو 2016. فصيل آخر يقوده العقيد إدريس مهدي يدعم حفتر؛ في أيار/مايو 2016 استضاف الفصيل رئيس أركان الجيش الموالي لحفتر والمعيّن من مجلس النواب في حفل تخرج في الزنتان، حيث تعهد الأخير بـ "تحرير طرابلس قريباً". تعليقات، رئيس الأركان عبد الرزاق الناظوري، 24 أيار/مايو 2016، مقتبس في **ليبيا المستقبل**، 24 أيار/مايو 2016. أحد ممثلي الزنتان، عمر الأسود، عُيّن في المجلس لكنه علق مشاركته في شباط/فبراير 2016 احتجاجاً على ترشيحات المجلس للحكومة.

قوى أجنبية.[34] حتى بعض مؤيدي الاتفاق وأولئك الذين يدعمون العملية وجدوا في رعاية الأمم المتحدة مسألة إشكالية.[35]

رغم معارضة هذه المجموعات وقيادة المؤتمر الوطني العام، فإن الأمم المتحدة وعدة عواصم أجنبية شعرت بأن هناك ما يكفي من دعم الميليشيات والقادة السياسيين في المنطقة الغربية للمضي قدماً في الاتفاق.[36] عبد الرحمن السويحلي، وهو مصراتي تربطه علاقات بالمجموعات المسلحة في مدينته، غيَّر ميزان القوى لصالح الاتفاق.[37]

رئيس المجلس الرئاسي، فايز السراج، فاجأ كثيرين عندما وصل في 30 آذار/مارس، مع ستة آخرين من أعضاء المجلس إلى طرابلس من تونس على فرقاطة تابعة للأسطول الليبي وأدار عملياته من داخل القاعدة البحرية. كان هذا بمثابة اختبار لتهديدات قيادة المؤتمر الوطني العام، حيث لم يكن هناك مقاومة عسكرية مهمة، كما أن عدة مجموعات مسلحة محلية أعلنت بسرعة دعمها له. كما سارعت العديد من البلديات في المنطقة الغربية للاعتراف بسلطة المجلس، كما فعلت المؤسسات المالية الرئيسية في طرابلس.[38] في 5 نيسان/أبريل، ذكر أن خليفة الغويل، رئيس وزراء "حكومة الانقاذ الوطني" التي كانت موجودة، والذي كان قد هدد باعتقال السراج إذا قدم إلى طرابلس، هرب من مقره. (أنكر هذا لاحقاً، واستمر بإدارة حكومة غير فعالة في العاصمة وفي تشرين الأول/أكتوبر أعلن مرة أخرى أنه هو صاحب السلطة).[39] كان السبب في أن الوصول إلى طرابلس مرّ بسلاسة أكبر مما كان متوقعاً هو جزئياً بأنه استمال المجموعات بالسماح لها بالاحتفاظ بنفوذها وسلطتها المالية.[40] يظهر هذا أن المجلس، الذي كان هامشياً في تونس، كان بوسعه فرض السيطرة على مؤسسات رئيسة في الدولة.

إلا أن ذلك الزخم كان قصير الأمد. في مطلع نيسان/أبريل، أعاد القرار الذي اتخذه أعضاء المؤتمر الوطني العام السابقين (طبقاً لخريطة طريق الاتفاق) بعقد المجلس الأعلى للدولة قبل مصادقة مجلس النواب إحياء التوترات، خصوصاً وأن أغلبية أعضاء مجلس الدولة صوتوا على تعيين السياسي المصراتي المثير للجدل

[34] المجموعات ذات التوجهات الإسلامية في سائر أنحاء ليبيا تبعت مفتي طرابلس، الصادق الغرياني، الذي عارض الاتفاق واتهم المجلس بالعمل تحت "وصاية" القوى الأجنبية. خطابه المتلفز، قناة التناصح، 31 آذار/مارس 2016. ومقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء إسلاميين ومناهضين للمجلس، الكفرة وبنغازي، نيسان/أبريل 2016.

[35] أحد سياسي مصراتة قال: "لقد أصبحت الأمم المتحدة طرفاً في الصراع. إنها تتخذ مواقف صلبة وتطلب من الناس القبول بها. هذا يجعل الأمور أسوأ، لأن بعض المجموعات تظهر ردود فعل على ما ترى فيه فرضاً للاتفاق من قبل الأمم المتحدة". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2016. لقد سعى الداعمون الغربيون للعملية التي تقودها الأمم المتحدة لمواجهة هذا، لكن أحد هؤلاء الداعمين قال: "الليبيون ... غير قادرين على اتخاذ القرارات ويغيرون موقفهم باستمرار. وبالتالي، فعند نقطة معينة علينا أن نتخذ القرارات نيابة عنهم وأن نقنعهم بأن يتبعوا. إننا ببساطة لا نستطيع أن نترك الأمور تتفاقم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، آذار/مارس 2016.

[36] أحد رجال الميليشيات، وكان في آذار/مارس 2015 قد أصر على الحاجة لاعتراف المجتمع الدولي بالحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها ويعارض المفاوضات، أصبح داعماً قوياً للمجلس بعد سنة من ذلك: "أخيراً لدينا حكومة تتمتع بالاعتراف الدولي. هذا ما كنا نريده دائماً". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في مجموعة مسلحة مصراتية في طرابلس، طرابلس ومصراتة، آذار/مارس 2015 وآذار/مارس 2016.

[37] ظل السويحلي حتى كانون الثاني/يناير 2016 يطالب بضمانات بأن تقوم أية حكومة مستقبلية بتهميش حفتر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الرحمن السويحلي، تونس، كانون الثاني/يناير 2016.

[38] بدأ محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط ومقرهما طرابلس بالعمل مع المجلس فور وصوله، ما شكل بالنسبة للداعمين الدوليين دعماً حيوياً لضمان ألا تصل أموال الدولة إلى المجموعات المتطرفة أو إلى المكونات المناهضة للاتفاق. كما أن معالجة المشاكل الأكثر إلحاحاً، مثل أزمة السيولة وتجميد رسائل الاعتماد، كانت أولوية أيضاً لتعزيز الدعم للسلطات الجديدة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين، وخبراء ماليين، وسياسيين ليبيين، تونس، واشنطن، لندن، روما، آذار/مارس – أيار/مايو 2016.

[39] استندت التقارير الإخبارية حول استقالة الغويل إلى تصريح له في 5 نيسان/أبريل 2016 قال فيه إنه كان قد استقال وسلم السلطة للمؤتمر الوطني العام. قال في وقت لاحق إنه لم يكتب ذلك التصريح وأنكر أنه كان قد استقال. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مقرب من الغويل، طرابلس، 15 آذار/مارس 2016. للمزيد من التفاصيل، انظر "Ghwell contradicts reports of Tripoli government resignation", Menas Associates, 11 April 2016. في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2016، غيرت قوى محلية كانت حتى ذلك الحين موالية للمجلس الرئاسي موقفها وأعلنت دعمها للغويل والأعضاء السابقين في المؤتمر الوطني العام بوصفها السلطات الشرعية. استولت على مجمع ريكسوس في طرابلس، الذي كان قد استخدم مقراً للمجلس الرئاسي المدعوم من الولايات المتحدة منذ نيسان/أبريل. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين، وضباط أمن، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[40] في حين أن هناك مزاعم بأن بعض المجموعات المسلحة تلقت رشى لدعم المجلس، فإن العديد منها أرادت ضمان نفوذها المستقبلي المتمثل في الوصول إلى التمويل من الدولة، وضمانات بتهميش حفتر، والمشاركة في الترتيبات الأمنية، والحصانة من الملاحقة القضائية عن أفعالها السابقة، وبالنسبة لقلة منها، التزام المجلس بالشريعة الإسلامية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجموعات مسلحة وسياسيين في طرابلس، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2016.

عبد الرحمن السويحلي رئيساً للمجلس.[41] في أواخر أيار/مايو، بات من الواضح أن سيطرة السراج على طرابلس كانت ضعيفة، وأن التوترات كانت تعتمل تحت السطح في أوساط الميليشيات هناك وفي مناطق أخرى. وكانت المخاطرة باندلاع مواجهات مفتوحة حقيقية على عدة جبهات.[42] استمرت عدة مجموعات مسلحة في ضواحي العاصمة بمعارضة المجلس لكنها أحجمت عن المواجهة المفتوحة خوفاً من الأساطيل الأوروبية أو لأنها كانت تنتظر أن تعلن المحكمة العليا عدم شرعية المجلس وحكومة الوحدة الوطنية المقترحة.[43] وكانت مقاطعة اثنين من أعضاء المجلس التسعة مصدراً آخر للتوتر، حيث وفرت للفصائل ذخيرة للمجادلة بأن المجلس كان يعمل خارج إطاره القانوني، خصوصاً فيما يتعلق بقرارات القطاع الأمني، حيث إنه وطبقاً للاتفاق ينبغي اتخاذ هذه القرارات بالإجماع من قبل السراج وجميع نوابه الخمسة.[44]

عشية اجتماع وزاري عقد في 16 أيار/مايو في فيينا، شعر السراج بما يكفي من الثقة لإعلان أن حكومة الوحدة الوطنية ستبدأ بالعمل ذلك الأسبوع. رغم أن مجلس النواب لم يكن قد وافق على حكومته، فإنه دعا الوزراء المكلفين (مجموعة جديدة تتكون من 13 وزيراً + 5 وزراء دولة، إضافة إلى المجلس الرئاسي بأعضائه التسعة لاستلام مناصبهم.[45] بدأت مجموعة منهم بالعمل بصفتهم وزراء بحكم الأمر الواقع، لكن مالا يقل عن أربعة رفضوا ذلك دون مصادقة مجلس النواب. عقد اجتماع واحد للحكومة بأكملها منذ ذلك الحين في حزيران/يونيو.[46]

كانت سيطرة المجلس الرئاسي على العاصمة وكذلك على الوزراء محدودة. ظلت عدة وزارات، خصوصاً تلك الواقعة خارج مركز المدينة ومنطقة سوق الجمعة في المنطقة الوسطى – الشرقية، تحت سيطرة حكومة الغويل أو الميليشيات المناهضة للمجلس. في البداية، كان بوسع الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، والإدارة المحلية والداخلية العمل من مبانيهم الخاصة. أما المجلس نفسه فاستمر بالعمل لبضعة أشهر من القاعدة البحرية. حتى تموز/يوليو، كان البناء الذي استخدم مقراً للمكتب المركزي لرئيس الوزراء في العاصمة تحت سيطرة مجموعة مسلحة قالت إنها ستسمح للمجلس بالدخول إذا ظلت مسؤولة عن الأمن هناك؛ وادعى بعض أعضاء المجلس أن الوحدة كانت قد غادرت، لكن يبدو أنها أعادت تسمية نفسها وربطت نفسها بوزارة

[41] في 5 نيسان/أبريل 2016، أعلن 80 من أعضاء المؤتمر الوطني العام تشكيل المجلس الأعلى للدولة. وفي اليوم التالي، وبـ 53 صوتاً، انتخبوا السويحلي رئيساً للمجلس. كان التعيين مثيراً للجدل بشكل كبير، حيث إن العديد من الليبيين، خصوصاً في الشرق، يرون فيه مهندس عملية "فجر ليبيا" في تموز/يوليو 2014 وحصار "شروق ليبيا" لمنصات النفط الشرقية في وقت لاحق من ذلك العام. حتى في المنطقة الغربية، تعرضت تلك الخطوة للانتقاد من قبل كثيرين: "هذه خطوة تدميرية وتقسيمية. إن الاتفاق بمثابة بذرة: إنه بحاجة للرعاية والتغذية. أشخاص مثل السويحلي يعتقدون إنه ثمرة ناضجة للأكل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي مصراتي، 8 أيار/مايو 2016.

[42] اقتصر العنف على هجوم على منزل عضو المجلس أحمد معيتيق في طرابلس. "Two guards die as Ahmed Maetig's Tripoli home attacked", *Libya Herald*, 16 April 2016. إلا أن التوترات كانت مرتفعة أيضاً على جبهات أخرى، ليس أقلها بين ضباط الجيش السابقين الذين كانوا يأملون بأن يمنحهم المجلس الجديد مناصب رفيعة وقادة المجموعات المسلحة. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ضباط جيش سابقين، طرابلس، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2016. كما استعرت المنافسة أيضاً حول حماية المجلس. في نيسان/أبريل، فكر بعض أعضاء المجلس بالانتقال إلى مجمع سكني في الطرف الغربي لطرابلس، إلا أن المجموعات المسلحة في وسط المدينة وشرقها والمسؤولة عن حماية المجلس في قاعدة أبو ستة البحرية عارضوا ذلك "لأن ذلك كان يعني فقدان الوصول المباشر إلى المجلس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل غربي، طرابلس، 25 نيسان/أبريل 2016.

[43] ذكر أن قوات بحرية ألمانية، وبريطانية وإيطالية كانت قرب شاطئ طرابلس للدفاع عن المجلس، وعندما كان المجلس في طريقه إلى طرابلس، تلقت المجموعات المسلحة في المنطقة الغربية رسائل نصية تحذرها من مهاجمته. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متعاقد أمني أجنبي، روما، 10 نيسان/أبريل 2016؛ ومع سياسي ليبي على اتصال بوكالات المخابرات الأوروبية، نيسان/أبريل 2016. طبقاً للمتحدث باسم المؤتمر الوطني العام عمر حميدان، فإن "المجموعات المسلحة قررت عدم إزهاق الأرواح في القتال ضد المجلس"، لأنها نُصحت بانتظار حكم المحكمة العليا. قدمت عدة فصائل طعوناً دستورية أو تنفيذية للمحكمة. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2016. لم تصدر المحكمة العليا حكمها بعد.

[44] العضوان هما عمر الأسود وعلي القطراني، اللذان بدأا مقاطعتهما في كانون الثاني/يناير 2016 بعد خلافات مع أعضاء المجلس الآخرين على الترشيحات للحكومة. في رسالة مفتوحة تعلن تجميد مشاركته، اتهم الأسود زملاءه بإحداث تغييرات في اللحظة الأخيرة على التشكيلة المقترحة، بما في ذلك زيادة عدد الوزراء، دون إعلامه.

[45] قرار المجلس الرئاسي 2016/12، 14 أيار/مايو 2016.

[46] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير مكلف، طرابلس، حزيران/يونيو، تشرين الأول/أكتوبر 2016؛ ومع سياسيين يعملون في المنطقة الشرقية، تموز/يوليو 2016. اشتكى الوزير المكلف من أنه ومنذ أول اجتماع للحكومة في حزيران/يونيو، لم يكن هناك اتصال مباشر مع السراج. الوزراء الأربعة، وجميعهم من المنطقة الشرقية، الذين رفضوا استلام مناصبهم هم وزير المالية فاخر مفتاح بوفرنة، وزير العدل جمعة الدرسي، ووزير المصالحة الوطنية عبد الجواد العبيدي ووزير الاقتصاد عبد المطلوب بو فروة. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع الوزير المكلف الذي حضر الاجتماع الأول للحكومة، طرابلس، تموز/يوليو 2016.

الداخلية. عقد السراج مؤتمراً صحفياً هناك في تموز/يوليو لكنه باستثناء ذلك يستمر في عقد الاجتماعات في القاعدة البحرية (رغم أن نوابه يعملون من البناء الذي يستخدم مقراً لمكتب رئيس الوزراء).[47]

على مدى أشهر، كان عدد قليل من الوزراء الذين عينهم السراج (بمن فيهم أولئك الذين بدأوا بالاجتماع مع الأجانب في أيار/مايو) يسيطرون على موازناتهم. رغم أنه يبدو أن المجلس مسؤول عن الموافقة على المدفوعات من خلال المصرف المركزي، فإن من غير الواضح ما إذا كان بوسع أي وزير الوصول على المدى البعيد إلى أموال الدولة دون مصادقة مجلس النواب، حيث إنه وبموجب الاتفاق ينبغي أن يوافق البرلمان على الموازنة. لكن على الأقل حتى تموز/يوليو، عندما منحه البنك 1.5 مليار دينار (1 مليار دولار) للإنفاق على الطوارئ في غياب موازنة قانونية، بدا المجلس قادراً على الوصول إلى الأموال غير المستخدمة في الدورات السابقة.[48]

بصرف النظر عن الجوانب المالية، منذ وصوله إلى طرابلس، بدا المجلس غير قادر على وضع الاستراتيجيات؛ والأكثر أهمية، بدا أنه يفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ معظم قراراته. الأشخاص المقربون منه يعبرون عن شكاوى تتراوح بين إخفاقه في التنسيق مع الوزراء المكلفين واحتكار القرارات ورفض تفويض الصلاحيات. حتى بعض الداعمين الدوليين أبدوا إحباطهم: "كانت توقعاتنا متدنية جداً منذ البداية، لكننا نرى أن المجلس لا يقوم حتى بأفعال الحد الأدنى".[49] مع وجود ترتيبات مالية غير مستقرة، وانقطاع الكهرباء وتدهور الاقتصاد (فقد حدّت المصارف من عمليات السحب النقدية وجمدت تحويل العملة الأجنبية، بينما بات سعر الدينار في السوق السوداء أقل من ثلث قيمته مقابل الدولار الأمريكي)، فإن الدعم الشعبي تراجع أيضاً. أدى كل هذا إلى ظهور انقسامات، حتى داخل المجموعة الأصلية من السياسيين ورجال الأعمال التي شكلت المحرك الرئيسي للمجلس في غرب ليبيا. يخشى عدد من المؤيدين أن الترتيبات الحالية قد تنهار.[50]

بشكل عام، فإن المجلس، وخصوصاً دون دعم الفصائل العسكرية في الشرق ومجموعات مسلحة أخرى في الغرب، وخصوصاً في الزنتان، يعتمد أكثر مما ينبغي على عدد قليل من الميليشيات والشخصيات، التي قد يشكل بعضها عقبات أمام المصالح الوطنية. ويعد تعيين السويحلي في نيسان الماضي مثالاً على ذلك؛ حيث أنه متشدد سابق موالٍ للمؤتمر الوطني العام تمقته العديد من المكونات الممثلة في مجلس النواب، خصوصاً في الشرق، ورغم ذلك تم تعيينه رئيساً للمجلس الأعلى للدولة. وينطبق الأمر ذاته على شخصيات إسلامية مثل خالد الشريف، وهو عضو سابق في المجموعة الإسلامية الليبية المقاتلة وكان نائباً لوزير الدفاع في العديد من الحكومات في حقبة ما بعد القذافي.[51] بعض ضباط الجيش العاملين لصالح المجلس في طرابلس والذين يلعبون دوراً أساسياً في وضع الترتيبات الأمنية هناك قالوا إنهم شعروا بأن "المصراتيين هم الذين يتحكمون بالأمور". لقد غذى ذلك التصور وحقيقة أن مجموعاتهم المسلحة تسيطر على طرابلس ومحيطها

[47] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين في طرابلس، ومع محللين أجانب، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2016. سوق الجمعة هو حي تنشط فيه عدة ميليشيات موالية للمجلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير مكلف، ومع مسؤول أمني يعرف المجموعة المسلحة التي تحتل رئاسة الوزراء، طرابلس، حزيران/يونيو، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[48] منذ وصول المجلس إلى طرابلس، عملت لجنة مالية برئاسة عضو المجلس فتحي المجبري بصفتها وزارة مالية بحكم الأمر الواقع، توزع الأموال، وتصدر أوامر الدفع وتوافق على المدفوعات. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في مجلس المصرف المركزي، تونس، أيار/مايو 2016. وزير مكلف سافر للاجتماع بمسؤولين أجانب اشتكى، على ما زعم، أنه لم يحصل على المال اللازم لشراء بطاقة السفر، في حين أن رجل أعمال كان يمول بعض أنشطة المجلس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال من مصراتة، روما، 15 أيار/مايو 2016. كي يمول المصرف المركزي الوزارات بشكل قانوني، على المجلس أن يأمر وزارة المالية بأن تضع الاعتمادات لموازنات الوزارات، بما في ذلك الرواتب. وهذا بحاجة لمصادقة مجلس النواب، إلا أن البعض يجادل بأن الظروف تجعل من هذا أمراً غير ذي أهمية. أحد أعضاء مجلس المصرف المركزي كتب: "إن حماية الدولة والمجتمع في لحظات الأزمة ... أكثر أهمية ... من مادة دستورية. بموجب قرارات الأمم المتحدة، فإن المصرف المركزي في ليبيا مسؤول أمام المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني، 23 أيار/مايو 2016. "In absence of a budget, PC/GNA 'borrows' LYD 1.5 billion from CBL for Emergency Fund", *Libya Herald*, 20 July 2016. وزير مكلف قال إنه في آب/أغسطس خصص المجلس أموالاً للطوارئ، إلا أن الوزير رفض استلامها بسبب عدم مصادقة مجلس النواب. وزراء آخرون قبلوا الأموال. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[49] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير مكلف، ومسؤولين عسكريين، وسياسيين، ودبلوماسيين، طرابلس، ومع مسؤولين أمميين، نيويورك، حزيران/يونيو 2016؛ ومع دبلوماسي أوروبي، روما، تموز/يوليو 2016.

[50] ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، تموز/يوليو 2016؛ ومقابلات مع سياسيين ومسؤولين ليبيين، طرابلس، ومع دبلوماسيين، نيويورك، روما وبرلين، حزيران/يونيو 2016.

[51] يذكر أن الشريف، مدير سجن الهضبة في طرابلس، يتمتع بالنفوذ لدى المجموعات المسلحة في طرابلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين، وضباط أمن، طرابلس، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2016.

المشاعر المعادية لمصراتة. أدت الصدامات بين السكان المحليين وأفراد كتيبة مصراتية إلى مقتل أكثر من 40 شخصاً في بلدة تقع في ضواحي طرابلس في حزيران/يونيو.[52]

تحضر إلى الأذهان سابقة الحكومات الضعيفة في عامي 2013 و2014 التي كانت رهينة لمطالب الميليشيات. لقد شكل عدم معالجة المشهد الأمني في طرابلس قبل الانتقال إلى هناك مخاطرة؛ وبمرور الوقت يمكن أن يتضح أن العقبات بعيدة المدى من شأنها أن تلغي المزايا قصيرة المدى المتمثلة في الحصول على موطئ قدم في العاصمة. إن وجود مجموعات مسلحة هناك تعمل دون رقابة حكومية رسمية يغذي الانطباع، خصوصاً في الشرق حيث كان التأييد للاتفاق دائماً في حده الأدنى، بأن المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية يقعان مرة أخرى رهينة للميليشيات.

2. شرق ليبيا

يحظى الاتفاق بقبول أقل في المنطقة الشرقية مما هو عليه في المنطقة الغربية على مستوى القواعد الشعبية وفي أوساط النخبة السياسية. رأت القبائل الشرقية، وبعض أفراد القبائل الغربية الذين هربوا من طرابلس في أواسط عام 2014 ومعظم ضباط الجيش الذين خدموا تحت سلطة مجلس النواب أن الأمم المتحدة وداعمي المحادثات الغربيين منحازون لصالح المؤتمر الوطني العام ويعتبرونهم مسؤولين عن الفوضى التي نشأت بعد عام 2011 ونشوء المجموعات الإسلامية المتطرفة.[53] كانت المنطقة الشرقية في ليبيا (برقة)، جاهزة لمثل هذه الرواية لأن الملكيين، والفيدراليين، والانفصاليين، ورجال الأعمال المحليين وأفراد في قبائل معينة كانوا جميعاً يدعون إلى مزيد من اللامركزية الاقتصادية. كانوا يخشون من أن الاتفاق سينتج حكومة أخرى في طرابلس تهيمن عليها ميليشيات وشخصيات المنطقة الغربية.[54] اعتماد فريق السراج على الميليشيات المحلية في طرابلس أضاف إلى هذه المخاوف. حذر بعض أعضاء مجلس النواب من المنطقة الشرقية، الذين طالبوا بإجراء مراجعات على الاتفاق، من أن تنفيذه والاعتراف بالحكومة دون تصويت مجلس النواب من شأنه أن يبقي حكومة رئيس الوزراء عبد الله الثني التي عينها مجلس النواب في مكانها.[55] معظم سكان المنطقة الشرقية يعتبرون تلك الحكومة شرعية، حتى لو كانت غير فاعلة.

امتدح حفتر الاتفاق في البداية، واجتمع بكوبلر في اليوم السابق على توقيعه واقترح شخصاً مقرباً منه هو علي القطراني لرئاسة المجلس. لكن بحلول كانون الثاني 2016، انقلب على الاتفاق عندما أدرك أن التنفيذ الحرفي لترتيباته الأمنية (المادة 8) سيؤدي إلى تهميشه.[56] بدأ بقيادة المعارضة الشرقية، ما عزز نفوذه في

[52] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار للعميد عبد الرحمن الطويل، 30 نيسان/أبريل 2016؛ ومع صحفي ليبي، طرابلس، 23 حزيران/يونيو 2016. في 21 حزيران/يونيو 2016، أدى نزاع بين أحد أفراد مجموعة مسلحة مصراتية وصاحب محل تجاري في القره بولي، الواقعة على بعد 30 كم شرق طرابلس، إلى مقتل 12 شخصاً، بمن فيهم مدنيين. في أعقاب ذلك الحادث، هاجم عدد من السكان قاعدة عسكرية يتخذها المصراتيون مقراً لهم، وأدى انفجار إلى مقتل أكثر من 30 شخصاً.

[53] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان، وسياسيين، بنغازي، البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2015. أشار أحدهم إلى أن سكان المنطقة الشرقية مستاؤون من أنه بعد الانقسام الذي حدث عام 2014، قبل صناع السياسات الغربيون مجلس النواب شكلياً بوصفه البرلمان الشرعي بينما "هرولوا للدفاع عن مصالح أصدقائهم في طرابلس ومصراتة، الذين خسروا الانتخابات فعلياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ما فاقم انعدام الثقة كان رفض قرار مجلس الأمن رفع الحظر المفروض على الأسلحة عن قوات حفتر المدعومة من مجلس النواب ورفضه الاعتراف بمحافظ المصرف المركزي ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط اللذان عينهما مجلس النواب. أكاديمي من المنطقة الشرقية قال: "إنه لأمر مرعب أن يدعم المجتمع الدولي المجموعات المسلحة في طرابلس والسياسيين الذين خسروا الانتخابات هناك. ألا يفهمون أننا لا ندعمهم؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2015. في المنطقة الشرقية، تستخدم "مصراتة" بشكل غير دقيق لكن بشكل شامل على أنها اختزال للميليشيات الغربية ذات الميول الإسلامية والمصالح التجارية التي اكتسبت هيمنة عسكرية في غرب ليبيا وتهدف إلى استخدام هذا للهيمنة على مؤسسات وثروات الدولة.

[54] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع فيدراليين، وملكيين، البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، روما، كانون الثاني/يناير 2016. آخرون اشتكوا من أن الاتفاق لا يرسم خريطة طريق واضحة لاستبدال حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، ما يفسح المجال لبقائها في السلطة دون رقابة، حتى بعد نهاية تفويضها ومدته سنة واحدة (والذي يمكن تمديده إلى سنتين). أحد أنصار الملكية تساءل قائلاً: "كيف يمكن للأمم المتحدة أن تطلب منا الموافقة على الاتفاق وعلى حكومة السراج هذه دون أن تشرح لنا بوضوح كيف ومتى سيتم استبدالها؟ نص الاتفاق فقط على أن الانتخابات المستقبلية ستجرى طبقاً لأحكام الدستور، لكن ليس لدينا دستور بعد. كيف نعرف أن هذه الحكومة لن تبقى في السلطة إلى ما لا نهاية؟" الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وهي هيئة مكونة من 56 عضواً انتخبوا عام 2014، تبدو منقسمة وقد لا تكون قادرة على الاتفاق على مسودة دستور.

[55] عضو مجلس النواب آدم بو صخرة قال: "لن يتنحى الثني، ولا الغويل. هذا لا يعني أن الناس سيحاربون حكومة السراج، لكن الأحداث ستتطور نتيجة ذلك، وسيكون كوبلر هو سبب إراقة الدماء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 14 آذار/مارس 2016.

[56] أحد مساعدي حفتر قال إنه عندما تم توقيع الاتفاق، لم يكونوا قد فهموا المضامين الكاملة لبنوده الأمنية، خصوصاً المادة 8: "لم نفهم المضامين الكاملة للاتفاق إلا بعد شهر من توقيعه. كان خطأنا أننا لم ندرك ذلك من قبل. أعتقد أننا لم ندرس النص بعناية كافية".

الأوساط المحلية. أحد أنصار حفتر وصف الاتفاق بأنه "مخطط وضعه الإسلاميون والمعجبون بهم في الغرب للتخلص من الشخص الوحيد الذي يقاتل الإرهابيين بحق".[57]

لم يكن الاتهام دون أساس بالمرة؛ حيث إن اتفاق الصخيرات ركز على الالتفاف على "مشكلة حفتر"، الذي رأى فيه العديد من المشاركين عقبة رئيسية.[58] المادة الرئيسية المتعلقة بالقطاع الأمني، وهي أن يصبح المجلس الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وضعت بطلب من خصوم الفريق حفتر، الذين اتهموه بشن حرب غير تمييزية ضد الإسلاميين على مختلف أطيافهم، وليس الجهاديين وحسب، وبالتخطيط لانقلاب لإعادة النظام السابق.[59]

أعطت القوى الغربية حفتر إنذاراً أخيراً: إما أن تنضم للاتفاق أو تتعرض للتهميش. عدة حكومات وأفراد في الاتحاد الأوروبي مقربون من المجلس الرئاسي أطلقوا مبادرات، وألمحوا إلى أنه إذا اعترف بسلطة المجلس، فإن كل شيء، بما في ذلك المادة 8، سيخضع للنقاش.[60] لكن يبدو أن كثيرين في معسكره يعتقدون أن اعتماد المجلس على ميليشيات طرابلس والانتهاكات المتكررة للإجراءات المتفق عليها (خصوصاً مصادقة مجلس النواب على الاتفاق) يجعله غير جدير بالثقة.

دفع التصور بأن ميليشيات المنطقة الغربية وسياسييها الذين كانوا في السابق يدعمون المؤتمر الوطني العام هم "الفائزون"، إضافة إلى المعارضة التي يقودها حفتر للاتفاق، دفع الرأي العام في المنطقة الشرقية وبعض الشخصيات المتنفذة التي لم تحسم أمرها إلى الوقوف خلف الفريق. أحد الداعمين المتأخرين قال: "إن دعم حفتر مسألة أنا، كبرياء الناس في المنطقة الشرقية، وطريقتهم في أن يكونوا مسموعين ومرئيين".[61] إن الأمل في أن يعود خصوم الاتفاق في المنطقة الشرقية إلى الاتفاق في المحصلة يعتمد ليس فقط على تقديم حفتر للتنازلات أو على تهميشه، بل أيضاً على ظهور شخص يحل محله. معظم داعمي الاتفاق في الشرق حالياً يعارضون حفتر، يدفعهم جزئياً خوفهم من تكتيكاته العسكرية. ودعواته للحكم العسكري.[62] بعضهم من ضباط

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، المرج، شرق ليبيا، تموز/يوليو 2016. أنصار حفتر رأوا في الاتفاق وسيلة تهدف إلى تهميشه، لأن المادة 8 تنص على أن واجبات القائد الأعلى للقوات المسلحة سيضطلع بها المجلس الرئاسي.

[57] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار حفتر، تونس، آذار/مارس 2016. لقد عبر عدد من النشطاء والسياسيين من بنغازي عن إحباطهم من إصرار الدول الغربية وداعمي الاتفاق من الليبيين على تهميش حفتر. آمال بوقعيقيص، وهي ناشطة حقوق إنسان بارزة من بنغازي، والتي كانت من أبرز أصوات الانتفاضة ضد القذافي، ولاحقاً إحدى منتقدات حفتر، قالت إنها تؤيد الفريق الآن لأن الوضع الأمني في بنغازي كان قد بدأ بالتحسن بعد سنتين من إطلاقه لعملية الكرامة: "صحيح أن حفتر لا يمتلك جيشاً حقيقياً، لكنه تمكن من اجتذاب الضباط إلى جانبه. مجلس النواب عين حفتر قائداً للقوات المسلحة، إلا أن المجتمع الدولي يعامله كما لو كان زعيم ميليشيا. نحن اخترناه، فلماذا لا يمكنهم الاعتراف به؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 14 آذار/مارس 2016.

[58] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، الصخيرات، تشرين الثاني/نوفمبر 2015. "نعرف أن لدينا مشكلة في المنطقة الشرقية، لكن كيف نحلها؟ نعرف أن حفتر لم ينضم إلى الاتفاق، لكن كيف نقنعه بالانضمام إليه؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، واشنطن، آذار/مارس 2016. على مدى أسابيع في كانون الثاني/يناير، فكر حفتر بدعم الاتفاق (وسمح لأحد المقربين منه، وهو علي القطراني، بالانضمام إلى المجلس الرئاسي). غير أن هذا الغزل لم يعمر طويلاً؛ فرغم أن اللغة التي استخدمها بعد توقيع الاتفاق أوحت بدعمه شريطة المصادقة عليه من قبل مجلس النواب، فإن خطبه التالية كانت غامضة. في مقابلة مع صحيفة مصرية، حذر من أنه "لن يقف مكتوف الأيدي ويراقب إذا أفضت العملية السياسية إلى الهاوية". **الأهرام**، 6 نيسان/أبريل 2016.

[59] بعض سياسيي المنطقة الغربية مثل عبد الرحمن السويحلي قالوا إن المادة الثامنة لم تكن ضمانة كافية بالنسبة لبعض "القوى الثورية" بأنه سيتم تهميش حفتر، لأن هذا سيُترك لرئيس الوزراء المكلف ونوابه. ونظراً إلى أنه لم يثق بأنهم سيوافقون، فإنه في البداية رفض المصادقة على الاتفاق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 10 كانون الثاني/يناير 2016.

[60] المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن كوبلر استخدم استعارة عندما قارن الاتفاق بـ "قطار غادر المحطة أصلاً" وحث خصوم الاتفاق على الالتحاق به. مقابلة مع الجزيرة، 6 كانون الأول/ديسمبر 2015. طبقاً لمحلل سياسي ليبي متعاطف مع مجلس النواب، فإن "سياسة البعض في الغرب والأمم المتحدة ... تقوض حفتر وتضعف موقفه إلى أن يذعن أو يهمش". تغريدة لمحمد الجارح، @Eljarh، 23 أيار/مايو 2016. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، ومسؤولين أمميين، تونس، روما، نيويورك، آذار/مارس – حزيران/يونيو 2016.

[61] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي من بنغازي، نيسان/أبريل 2016.

[62] بعض العائلات الممتدة في المنطقة الشرقية تعتبر حفتر مسؤولاً عن عمليات خطف، واختفاء وقتل، وتزعم أن هذه الجرائم ارتكبها ضباط الأمن الداخلي، والبحث الجنائي أو غيرها من القوات الأمنية التابعة له. الشيخ فرج بو العبيدة، شيخ قبيلة العبيدات اتهم قوات موالية لحفتر باختطاف ابنه (أطلق سراحه لاحقاً)، http://bit.ly/25cCikJ. المتحدث السابق باسم الجيش، محمد حجازي، اتهم الفريق بإصدار الأوامر بالقيام بعمليات قتل وخطف والضلوع في الاختلاس. انظر تعليقاته على تلفزيون أكاكوس، 21 كانون الثاني/يناير، على الموقع http://bit.ly/1P8GuMi.

الجيش الذين يحملونه مسؤولية إطلاق حرب لا نهاية لها في بنغازي ويعتقدون أن حكومة معترفاً بها دولياً من شأنها أن تقلص سلطته وسلطة حلفائه في مجلس النواب.[63]

خصوم حفتر البارزون في المنطقة الشرقية الذين يدعمون السراج يضمون المهدي البرغثي وفرج البرعصي، وهما قائدان في الجيش كانا متحالفين معه، والجضران، القائد السابق لحرس المنشآت النفطية بالمنطقة الوسطى.[64] هؤلاء الرجال، الذين يشغلون مناصب رسمية في القطاع الأمني (موضع جدل في حالة الجضران)، كانوا في السابق يدعمون مجلس النواب ويتمتعون بالدعم من قبائلهم الشرقية التي تتمتع بالنفوذ (العواقير، البراعصة والمغاربة). في أيار/مايو 2016، عندما عين المجلس الرئاسي البرغثي وزيراً للدفاع في الحكومة الجديدة وثبّت الجضران في منصبه في حرس المنشآت النفطية، كان، هو وداعموه الدوليون يأملون بتفتيت الدعم الذي يتمتع به حفتر في المنطقة الشرقية وضمان الاستئناف الفوري للصادرات النفطية الحيوية. دبلوماسي قال: "سيشكل البرغثي الجسر الذي يمده السراج إلى الشرق [و] حامل خزنة جدران.[65]

لم ينجح ذلك؛ فقوات حفتر تستمر في الهيمنة، ورغم المبالغ الكبيرة التي دفعها المجلس لجدران لإعادة فتح منصات النفط، فإن الصادرات لم تستأنف.[66] فتح استيلاء حفتر على المنشآت الرئيسية في خليج سرت في أيلول/سبتمبر 2016، مجبراً الجضران وحلفاؤه على التراجع، احتمال قيام معركة طويلة من أجل السيطرة على الموارد وعزز نفوذ القوى المناهضة للاتفاق.

بعض أنصار مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو تحالف معادٍ لحفتر يتكون من مقاتلين ثوريين سابقين، وسياسيين إسلاميين وجهاديين، يفضلون الاتفاق، على أساس أنه يضع في السلطة حكومة مقبولة ومدعومة من بعض حلفائهم الغربيين.[67] تلقى بعض أفرادها دعماً سرياً من المجلس الرئاسي دون أن يعلنوا ولاءهم له.

التحالفات ليست واضحة. لقد أثرت الخصومات بين القبائل، ومجموعات ضغط رجال الأعمال والقادة العسكريين أيضاً على المواقف حيال الاتفاق. على سبيل المثال، فإن بعض الزعماء القبليين في المنطقة الشرقية، (خصوصاً في جالو، وأوجله ومرادة) يدعمون حفتر ويعارضون الاتفاق لأنهم يريدون تهميش جدران، خصمهم المحلي الرئيسي. وقد دفع الاستياء المشترك من صعود مصراتة بوصفها القوة العسكرية المهيمنة في الغرب بعض الداعمين الشرقيين لانتفاضة عام 2011 للتصالح مع مسؤولين سابقين كبار، بدأ بعضهم بالعودة من المنفى عام 2016 بموافقة القبائل والسلطات في المنطقة الشرقية.[68]

---

[63] عدد من ضباط الجيش في المنطقة الغربية من ليبيا تبنوا موقفاً علنياً ضد حفتر. في تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، منظمو اجتماع لضباط الجيش والشرطة، أعلنوه "مجرم حرب" ودعوا حكومة السراج إلى عدم التفاوض معه. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد ضباط الجيش، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[64] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع فرج البرعصي، تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛ وأفراد من قبيلة الجضران، المغاربة، شباط/فبراير – أيار/مايو 2016؛ ومقابلة هاتفية مع المهدي البرغثي، بنغازي، نيسان/أبريل 2015. فيما يتعلق بالموقف المثير للجدل للجضران ، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "الجائزة"، مرجع سابق.

[65] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أوروبي، روما، أيار/مايو 2016.

[66] في حزيران/يونيو 2016، أعطى المجلس الرئاسي للجضران مالا يقل عن 40 مليون دينار (28 مليون دولار) لتغطية الرواتب المتأخرة لرجاله؛ ويزعم أنه طالب بـ 120 مليون دينار أخرى. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مصطفى صنع الله، رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، طرابلس، 5 حزيران/يونيو 2016. صنع الله حذر المجلس مراراً من محاولة استمالة الجضران ووبخ كوبلر علناً لزيارته في راس لانوف في 21 تموز/يوليو 2016. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 25 تموز/يوليو 2016. طبقاً لعضو المجلس موسى الكوني، فإن المجلس والجضران وقعا اتفاقاً في تموز/يوليو لاستئناف الصادرات النفطية من الموانئ الواقعة تحت سيطرة الحرس مقابل دفع رواتب متأخرة عن 24 شهراً لموظفي الحرس (وكان مبلغ 40 مليون هو الدفعة الأولى)، واستثمارات غير محددة في المجتمعات المحلية في المناطق المنتجة والمصدرة للنفط. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 2 أيلول/سبتمبر 2016. عبر الكوني عن شكوكه بأن يؤدي ذلك إلى تدفق النفط.

[67] لقد انتقل عدة أعضاء في مجلس شورى ثوار بنغازي ومؤيديه إلى طرابلس ومصراتة. رئيس الاستخبارات مصطفى نوح الذي يتخذ من طرابلس مقراً له لعب دوراً محورياً في إقناعهم بدعم الاتفاق. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مصادر مقربة من الجيش ومن مجلس شورى ثوار بنغازي، طرابلس، بنغازي، كانون الثاني/يناير – أيار/مايو 2016. على نحو مماثل، فإن المقاتلين الذين أخرجوا من بنغازي شكلوا ميليشيا جديدة مناهضة لحفتر، هي سرايا الدفاع عن بنغازي، عام 2016.

[68] العديد من الزعماء القبليين في المنطقة الشرقية يعارضون الجضران بسبب إخراجهم من أدوارهم في الأجهزة الأمنية في حقبة القذافي (وهي الأدوار المولدة للدخل) في المناطق النفطية. تقرير مجموعة الأزمات، "الجائزة"، مرجع سابق. ويتم تداول فكرة أن حفتر يتم استخدامه من قبل مسؤولين سابقين من حقبة القذافي من أجل العودة إلى السلطة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تموز/يوليو 2015. ثمة أدلة على أن بعض أفراد النظام السابق يدعمونه، بمن فيهم أحمد قذاف الدم، ابن عم القذافي المقيم في القاهرة. لقد قال الفريق حفتر إنه منفتح على دور لمسؤولي النظام السابق "ممن لم تتلطخ أيديهم بدم الشعب الليبي". مقابلة تلفزيونية، ليبيا الحدث، 17 أيار/مايو 2016؛ ومقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء ليبيين مؤيدين لحفتر، القاهرة، نيسان/أبريل 2016. منذ مطلع عام 2016، سمح للمئات من المسؤولين الأمنيين من حقبة القذافي بالعودة إلى المنطقة الشرقية. اثنان منهما هما المستشار الأمني السابق الطيب الصافي، الذي عاد إلى طبرق في نيسان/أبريل، والعقيد محمد بن نايل،

ب. غياب مسار أمني

ترك الاتفاق أسئلة أمنية محورية دون علاج. ذلك المسار لم ينطلق أصلاً: تعمّد ممثلو الميليشيات على الجانبين المماطلة؛ ولم تكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تمتلك الموارد الكافية؛ وكان الوصول إلى قادة الميليشيات الذين نادراً ما يتركون مناطقهم محدوداً؛ وأصبحت العمليات السياسية مجزأة على نحو متزايد. في الوقت الذي تم فيه توقيع الاتفاق، كان قد بات يستند إلى منطق أن على الأطراف قبول إطاره أولاً والعمل على التفاصيل فقط عند الشروع في تنفيذه.[69]

إلا أن خلافات رئيسة ظلت قائمة. ما هو دور الميليشيات التي نشأت عام 2011 ولم تكن جيشاً رسمياً؟ ما هو مستقبل حفتر وغيره من القادة المثيرين للجدل؟ هل كان من المناسب التواصل مع مجلس شورى ثوار بنغازي وغيره من المجموعات، حيث كان الثوار السابقون قد شكلوا تحالفات مصلحة مع مجموعات أكثر تطرفاً، مثل أنصار الشريعة أو حتى أتباع تنظيم الدولة الإسلامية؟ ماذا عن مجلس شورى ثوار درنة، الذي كان، على عكس نظيره في بنغازي، قد حقق بعض النجاح في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية لكن يُزعم أنه كان يضم عدة عشرات من أنصار القاعدة؟

سعى الاتفاق لتهميش كل هذه المجموعات، ومكّن اللجنة الأمنية المؤقتة من تولي الترتيبات الأمنية، والتقّت المادة 8 على مسألة من يكون قائد القوات المسلحة بإعطاء تلك السلطة للمجلس ومنح رئيسه ونوابه سلطة الفيتو على التعيينات العسكرية والأمنية في المناصب الرفيعة. درس مؤيدو عملية الحوار هذه الصيغة، ووافقوا بعد نقاش طويل ومحتدم على ضمانة تمثل أحد أحجار الزاوية الرئيسية في الاتفاق وتعد كافية للفصائل السياسية والعسكرية المتعددة، بأن لا يتم تعيين شخصية مثيرة للجدل لرئاسة الجهاز الأمني.[70] كما كان من مزاياه السماح للمجلس وداعميه الدوليين بترك الباب مفتوحاً لكل المجموعات المسلحة.[71]

بدلاً من تبني مقاربة شاملة حيال انقسامات القطاع الأمني، أعطى المجلس وداعموه الدوليون الأولوية للأمن في طرابلس. حوّل هذا اللجنة الأمنية المؤقتة من هيئة تعمل على مستوى البلاد فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، كما تصورها الاتفاق، إلى هيئة مهمتها بشكل رئيسي التحضير لوصول المجلس إلى العاصمة. تجلى هذا في اختيار أعضاء المجلس للأعضاء الثمانية عشرة للجنة الأمنية المؤقتة على أساس صلاتهم الشخصية بهم، إضافة إلى نفوذهم لدى المجموعات المسلحة في العاصمة. كانت الفكرة أنه حالما يرسّخ المجلس وجوده، فإنه سينشئ لجنة جديدة للترتيبات على مستوى البلاد.[72]

الذي كان يعمل في منطقة سبها في تشرين الأول/أكتوبر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ضباط أمن متحالفين مع حفتر، راس لانوف، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[69] في آذار/مارس – نيسان/أبريل 2015، عندما كانت المفاوضات تجري أصلاً، أخفقت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا في محاولتها تنظيم اجتماع بين ممثلي التحالفين العسكريين. وحمّلت مسؤولية ذلك لرئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبو سهمين، الذي رفض منح قادته العسكريين تفويضاً بالمشاركة في مبادرة تقودها الأمم المتحدة واتهم هذه الأخيرة بالسعي إلى الالتفاف على سلطته بالاتصال بالقادة المحليين. طبقاً للقانون الليبي، فإن رئيس البرلمان هو أيضاً القائد الاسمي للقوات المسلحة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا لشؤون القطاع الأمني، تونس، أيار/مايو 2015. منصب أبو سهمين الاسمي كقائد أعلى للجيش تعرض للطعن من قبل أعضاء مجلس النواب، الذين يعتبرون رئيسهم، صالح، ذلك القائد. في ذلك الحين، اعتقد هذا المسؤول في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن حفتر كان قد فوض بعض قادته بالمشاركة في حوار أمني، إلا أن شخصاً مقرباً من حفتر كان يثني على الدعوة إلى الحوار علناً لكنه لم ينو قط التفويض بالمشاركة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مساعدي حفتر، البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[70] في مطلع كانون الثاني/يناير 2016، عندما انعقد المجلس أولاً في فندق في تونس، لم يفاجئ أعضاؤه بالافتقار إلى الأعمال التحضيرية على الجبهة الأمنية. قال أحمد معيتيق، أحد نواب المجلس الرئاسي: "ما من بلد في العالم خرج من صراع باستراتيجية عسكرية وأمنية واضحة أو بإجماع حول المناصب القيادية. قد يستغرق الأمر بعض الوقت لكننا في النهاية سنجد حلاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 11 كانون الثاني/يناير 2016. طبقاً لعضو آخر في المجلس هو فتحي المجبري، فإن هدفهم كان "حل المشكلة العميقة المتمثلة في الجيش: كيفية إصلاحه وضمان أنه سيحمي الشعب والقبائل، وفي الوقت نفسه عدم جعله قوياً جداً بشكل يمكّنه من إساءة استخدام سلطته". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 9 كانون الثاني/يناير 2016.

[71] على سبيل المثال، حصل كوبلر على دعم حفتر (قصير الأمد) للعملية في اجتماع عقد في المرج في 16 كانون الأول/ديسمبر، مقابل تعيين علي القطراني، الذي ينظر إليه على أنه رجل حفتر، في المجلس. كما سمح بإطلاق مبادرات متزامنة نحو خصوم حفتر، بما في ذلك قادة المجموعات المسلحة الرئيسية في طرابلس. عندما بدأ المجلس العمل من الفندق الذي استأجره في تونس في مطلع عام 2016، استقبل مبعوثين عن المجموعات المسلحة في طرابلس التي أرادت مناقشة انضمامها إلى الترتيبات الأمنية المستقبلية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نوري العبار، عضو الحوار السياسي عن بنغازي، تونس، 3 آذار/مارس 2016.

[72] قرار المجلس الرئاسي 2016/1 (13 كانون الثاني 2016. كما أن هذه هي أيضاً الطريقة التي رأى أعضاء اللجنة الأمنية المؤقتة فيها دورهم). مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، أذار/مارس 2016. رئيس اللجنة الأمنية المؤقتة، العميد الطويل، وهو ضابط جيش من حقبة القذافي لم يقف مع فجر ليبيا ولا مع عملية الكرامة في صيف عام 2014، بدأ بالتنسيق مع القادة على مستوى البلاد، لكن بشكل شخصي وغير رسمي، وليس في إطار مؤسساتي. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة عسكريين في درنة وبنغازي، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2016. طبقاً لأشخاص يعملون مع الطويل، فإن غياب الدعم المؤسساتي عن المجلس (حتى

لقد ركز المجلس بشكل رئيسي على تأسيس حرس رئاسي. عندما تم وضع التصور الأصلي له، مباشرة بعد توقيع الاتفاق، كان المقصود أن يكون بشكل أساسي قوة مقرها طرابلس تحت سيطرة المجلس يمكن أن تندمج فيه الميليشيات المحلية. تم توسيع تلك الخطة، وطبقاً لأعضاء المجلس وبعض الشخصيات الدولية، ينظر إليه الآن على أنه مسؤول عن تأمين المواقع الاستراتيجية، والحدود والمؤسسات الحكومية على مستوى البلاد. أنصار هذه الخطوة يعتبرونها رئيسية نحو تشكيل جيش؛ أما خصومها، حتى في أوساط أصدقاء المجلس، فيجادلون بأن تفويضه الواسع يخاطر بإحداث المزيد من الفوضى المؤسساتية. الأكثر أهمية هو أن منتقدي المجلس يعتبرونه دليلاً على الافتقار إلى الجدية حيال تشكيل جيش موحد وعلى الرغبة بمنح غطاء قانوني للميليشيات وحسب.[73] حظيت هذه الفكرة بالمزيد من الاهتمام فقط بعد أواسط تشرين الأول/أكتوبر، عندما تحولت بعض وحدات الحرس الرئاسي ضد المجلس ودعمت العودة إلى الحكومة المتحالفة مع المؤتمر الوطني العام.[74]

استندت مقاربة "طرابلس أولاً" والخطة لتأسيس مثل ذلك الحرس الرئاسي إلى ثلاثة افتراضات لم تصمد: أولاً، أنه بخلق وقائع على الأرض والسماح للقوى بالعمل في طرابلس، فإن بوسع المجلس أن يسيطر على المؤسسات الرئيسية، وبالتالي تلبية الاحتياجات المالية المباشرة ومن ثم تحقيق درجة أكبر من مشاركة المواطنين؛[75] ثانياً، أن الخصوم سينضمون إلى المسار، لأن الفصائل العسكرية التي تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية لن ترغب بأن تحرم من الأموال التي وحده الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية سيتيح الوصول إليها؛[76] وثالثاً، أنه بعد دخول طرابلس، فإن المجلس سيحل مشكلة شرعيته ويتغلب على رفض مجلس النواب المصادقة على الاتفاق، وعلى المجلس وعلى الحكومة المقترحة. لكن استغرق الأمر خمسة أشهر لاجتماع أعضاء المجلس البالغ عددهم 101، وعندما صوتوا في 22 آب/أغسطس، طرح 60 منهم التصويت بعدم الثقة (ولا يزال ما إذا كان ذلك قانونياً موضع نقاش).[77]

كي تنجح هذه الحسابات بشكل بناء، ينبغي للأحداث على الأرض أن تبني زخماً يحافظ عليها؛ ولا ينبغي للمجموعات المسلحة المعارضة لحكومة السراج (أو المترددة حيالها) أن تحصل على حوافز مالية أو أيديولوجية للاستمرار في تقويض سلطتها؛ كما كان ينبغي على اللاعبين الخارجيين أن يظلوا موحدين خلف تنفيذ الاتفاق. لم يكن هذا هو الحال.

إن اللجنة الأمنية المؤقتة لم يكن لديها مكتب في طرابلس) قوض مصداقيتها وسلطتها. "كان يترتب علينا الذهاب إلى ... الميليشيات ... بدلاً من جعلهم يأتون إلينا، وهذا وضعنا في موقف ضعف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مساعدي الطويل، طرابلس، حزيران/يوليو 2016.

[73] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا للقطاع الأمني، ومع ضباط جيش ليبيين، تونس، آذار/مارس 2016. كانت المرة الأولى التي يذكر فيها المجلس هذه القوى في أيار/مايو 2016 وفي أخرى في آب/أغسطس، عندما سمي العقيد نجمي الناكوع رئيساً لها. قرار المجلس الرئاسي 2016/7، 30 آب/أغسطس 2016. يبدو أن القوى موجودة على الورق وحسب: حيث إن مسؤوليتها غير محددة بشكل رسمي، كما لم تبدأ عملية استقدام أفرادها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو المجلس موسى الكوني، تونس، 2 أيلول/سبتمبر 2016. إلا أن البعض لديه انطباع بأنها نشطة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أوروبي، تونس، 2 أيلول/سبتمبر 2016؛ ومع سكان في طرابلس، حزيران/يونيو 2016؛ ومع سكان في بنغازي، ومع أنصار لحفتر، بنغازي، المرج، تموز/يوليو 2016.

[74] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ضباط أمن، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[75] الداعمون الليبيون وغير الليبيين للاتفاق دعموا هذا. نائب رئيس مجلس النواب محمد شعيب قال قبل الانتقال إلى طرابلس: "البلد بحاجة إلى المبادرة. لا نستطيع الانتظار إلى أن يصبح كل شيء مستقراً وسلساً. نحن بحاجة لخلق وقائع جديدة على الأرض". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 12 آذار/مارس 2016. مسؤول أمريكي قال: "ليس مهماً إذا لم يكن لدى المجلس الرئاسي سوى بضع قوات أمنية يمكنه الاعتماد عليها. دعونا ندخله إلى طرابلس؛ ومن ثم نبدأ بتدريب جميع الرجال الذين يحتاجهم، وبمرور الوقت يتم بناء قواته". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 3 آذار/مارس 2016.

[76] على حد تعبير مسؤول غربي: "إذا بدأنا حتى بمجموعة صغيرة، لنقل 2,000 رجل موالين للمجلس، ودربناهم، وأعطيناهم ألبسة موحدة وشارات، وأغرقناهم بأفضل المعدات، فإن الآخرين المترددين الآن سينضمون لأنهم هم أيضاً سيرغبون بالحصول على هذه المزايا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، واشنطن، آذار/مارس 2016.

[77] يستخدم كوبلر بشكل متكرر استعارة أن المجلس هو بمثابة سيارة إسعاف دون لوحة رخصة تحمل شخصاً تعرض لإصابة حرجة. في اجتماع بروكسل في آذار/مارس، ذكر أنه أخبر دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي: "ستأتي لوحة الرخصة/الشرعية من خلال مجلس النواب. من المهم الحصول على لوحة الرخصة، لكن الوضع الحرج للمريض يبرر التحرك قدماً لنقل المجلس الرئاسي/حكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني مع دبلوماسي في الاتحاد الأوروبي، 15 آذار/مارس 2016. مؤيدو مجلس النواب يقولون إن التصويت كان قانونياً لأن النصاب كان مكتملاً؛ بعض أعضاء المجلس يعتبرونه غير قانوني لأنه لم يتم الإعلان عن التصويت على حكومة الوحدة الوطنية. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط موالٍ لمجلس النواب، طبرق، 26 آب/أغسطس 2016؛ ومع عضو في المجلس الرئاسي، تونس، 2 أيلول/سبتمبر 2016. في نيسان/أبريل، منع أكثر من 100 عضو في مجلس النواب في طبرق من التصويت على حكومة وحدة وطنية من قبل أعضاء منعوا وصولهم إلى القاعدة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجلس النواب، طرابلس، حزيران/يونيو 2016؛ البيضاء، تموز/يوليو 2016.

ج. تناقضات دولية

حظي الاتفاق بدعم قوي مما يعرف بـ P3+5 (أعضاء مجلس الأمن الدائمين الثلاثة الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بليبيا – الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا - زائد ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) وعلى الأقل رسمياً، من الدول المجاورة لليبيا.[78] القرار 2259، الذي صدر مباشرة بعد التوقيع، والبيانات الرئاسية لمجلس الأمن التي ظهرت تالياً رحبت بالاتفاق.[79] بحلول كانون الثاني/يناير 2016، اعترف معظم الأعضاء بالمجلس الرئاسي بوصفه السلطة التنفيذية في ليبيا، وتعاملوا مع السراج بوصفه رئيس الحكومة بحكم الأمر الواقع وتوقفوا عن الانخراط مع الثني.[80] الدول الغربية على وجه الخصوص وصفت السراج بأنه رئيس المجلس والحكومة في نفس الوقت، رغم أنه من الناحية القانونية لم يكن هناك حكومة وحدة وطنية. دول أخرى مثل روسيا ومصر، وفي حين أنها داعمة للاتفاق رسمياً، فإنها امتنعت عن منح السراج الامتيازات الدبلوماسية التي تعطى عادة لرئيس وزراء.[81]

لقد استمر الغموض منذ الاجتماع الوزاري حول ليبيا في فيينا في أيار/مايو، عندما دعمت أكثر من 20 دولة، بما في ذلك روسيا، ومصر والصين، السراج رغم أنها لم تعترف جميعاً بحكومته. دول مثل الجزائر، والولايات المتحدة وبريطانيا باتت تعتبر مصادقة مجلس النواب غير ذات صلة، رغم أنها تعترف بهذا المطلب شكلياً. هذه الدول وغيرها، ومعظمها من الاتحاد الأوروبي، شجعت المجلس بشكل فعال على تشكيل حكومة والانتقال إلى تنفيذ لا تريد تغيير شروطه.[82] روسيا، ومصر والإمارات العربية المتحدة، والتي لها وجهات نظر قانونية أكثر صرامة تقضي بأن تصويت مجلس النواب ضروري، منفتحة على إجراء تعديلات.[83]

يخفي الخلاف حول الحاجة لتصويت مجلس النواب أهدافاً متباينة في مجال السياسات. المجموعة الأولى من الدول، التي صاغت الرواية الدولية حول ليبيا ودعمت العملية التي تقودها الأمم المتحدة، تريد التحرك قدماً لخلق البنية التي نص عليها الاتفاق، وتعزيز المؤسسات الأمنية ومؤسسات الدولة في طرابلس والتعامل مع خصوم الاتفاق لاحقاً، عندما يصبح لهم نفوذ أكبر، على ما يأملون.[84] المجموعة الثانية من الدول ترغب بأن

[78] في الاجتماع الدولي الرئيسي الأخير قبل الاتفاق، وقفت 17 دولة "مع الليبيين الذين طالبوا بالتشكيل السريع لحكومة وفاق وطني استناداً إلى اتفاق الصخيرات". البيان الوزاري المشترك بشأن ليبيا، روما، 13 كانون الأول/ديسمبر 2015. من تشرين الأول/أكتوبر 2015 فصاعداً، كانت الدول الأعضاء في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي قد ضاعفت جهودها لإرسال رسالة موحدة حول الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق، بما في ذلك روسيا والصين، اللتان كانتا أقل انخراطاً في المفاوضات من غيرهما من الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، ومسؤولين أمميين، نيويورك، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2015.

[79] رحب القرار 2259 بتشكيل المجلس الرئاسي ودعاه لتشكيل حكومة وفاق وطني خلال 30 يوماً من توقيع الاتفاق. كما حث الدول الأعضاء على التوقف عن دعم ووقف أي اتصالات رسمية مع أي مؤسسة تدّعي أنها السلطة الشرعية في ليبيا بينما تعمل ضد المجلس. طبقاً لبيان أصدره مندوب ليبيا الدائم في الأمم المتحدة، إبراهيم الدباشي، كان من المفهوم أن حكومة الثني التي عيّنها مجلس النواب ستستمر إلى أن يتم تشكيل الحكومة والموافقة عليها. انظر الجلسة المتلفزة لاجتماع مجلس الأمن، 23 كانون الأول/ديسمبر 2015.

[80] رغم أن مجلس النواب لم يصوت رسمياً على الاتفاق، يبدو أن الدول الأعضاء فسرت تصويتاً أجراه مجلس النواب في 25 كانون الثاني/يناير على أنه اعتراف غير مباشر بسلطة المجلس؛ حيث إن 89 من أصل 104 من أعضاء المجلس أعلنوا في طبرق أنهم "يرحبون [بالاتفاق] من حيث المبدأ"، لكنهم عبروا عن تحفظات حول الترتيبات الأمنية الواردة في المادة 8. في تصويت آخر ذلك اليوم، رفض 97 عضواً التشكيلة التي طرحها السراج لحكومة وحدة وطنية. منذ ذلك الحين، اعترفت معظم الأطراف الدولية بالمجلس على أساس الاعتراف الضمني. المسألة مثيرة للجدل؛ حيث إن خصوم المجلس يجادلون بأنه إلى أن يصدر مجلس النواب تعديلاً دستورياً (كما ينص الاتفاق)، فإن المجلس لا يمكن أن يكون سلطة تنفيذية شرعية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمميين وليبيين، ودبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين، تونس، لندن، روما، آذار/مارس 2016؛ ومع سياسيين موالين لمجلس النواب، القاهرة، أجدابيا، أيار/مايو – حزيران/يونيو 2016.

[81] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين روس ومصريين، حزيران/يونيو 2016.

[82] البيان المشترك للاجتماع الوزاري حول ليبيا، فيينا، 16 أيار/مايو 2016. في هذا الإعلان، على سبيل المثال، وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على لغة تحث جميع الأطراف "على العمل بشكل بناء على إكمال الإطار المؤسساتي الانتقالي، خصوصاً من خلال تمكين [مجلس النواب] من القيام بدوره بشكل كامل كما هو وارد في الاتفاق السياسي الليبي". رغم ذلك، قال مسؤول أمريكي: "الموعد النهائي المحدد بعشرة أيام كان ينبغي على مجلس النواب خلالها أن يوافق على حكومة الوحدة الوطنية، انقضى، وبالتالي فإن مجلس النواب هو الذي انتهك الاتفاق السياسي؛ وعلى هذا الأساس نحن مخولون تماماً بالتحرك إلى الأمام". دبلوماسيون بريطانيون يوافقون على هذا الكلام. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، لندن، آذار/مارس 2016.

[83] مسؤول روسي قال: "المهم بالنسبة لنا هو اتباع الإجراءات كاملة ... بما في ذلك تصويت مجلس النواب ... ويهدف هذا أيضاً إلى ضمان وجود شمولية سياسية وأمنية في العملية". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2016. "UAE sticks with Libyan Political Agreement and HoR vote on GNA", *Libya Herald*, 22 May 2016.

[84] العديد من المسؤولين الغربيين يرون في خصوم الاتفاق معطلين يسعون إلى تنازلات غير واقعية لا ينبغي السماح لهم بالحصول عليها. المبعوث الأمريكي إلى ليبيا جوناثان واينر وصف موقف حفتر على أنه "أنا مسؤول، ولا أحد يملي علي ما ينبغي أن أفعله.

تستوعب العملية السياسية مخاوف أعضاء مجلس النواب ومكونات المنطقة الشرقية التي لا تزال غير راضية عن العملية وأن تضمن نفوذ وكلائها الليبيين (رئيس مجلس النواب صالح والفريق حفتر على وجه الخصوص).[85]

إضافة إلى دعم الفصائل الليبية الأقرب إليهم، هناك أيضاً بعد أيديولوجي: مصر وبعض الدول العربية الأخرى ترى، كالعديد من الليبيين في المنطقة الشرقية، أن المجلس الرئاسي يعتمد على المجموعات الإسلامية المسلحة والسياسيين الإسلاميين، بمن فيهم أعضاء في الفرع الليبي للإخوان المسلمين.[86] المسؤولون المصريون يعتبرون أن لبلادهم دور طبيعي في شرق ليبيا بحكم التجاور، والروابط التاريخية، ووجود العديد من العمال المصريين المغتربين والتهديد الأمني الذي تشكله المجموعات المتطرفة هناك. لكن يبدو أن مخاوفهم الرئيسية الآن تتمثل في اعتماد السراج على أشخاص يعتبرونهم قريبين أكثر مما ينبغي إلى الإسلاميين. ناشط ليبي مقرب من المخابرات المصرية قال: "إن ليبيا تتخذ فيها القرارات الأمنية من قبل شخص قريب من الإخوان أمر غير مقبول بالنسبة للسيسي".[87] المصريون محتارون من خضوع المجلس لهيمنة مصراتة منذ وصوله إلى طرابلس.[88]يبدو أن مسؤولين سابقين من حقبة القذافي في القاهرة وأبو ظبي، ممن تربطهم علاقات وثيقة بحكومات الدول المضيفة لهم يلعبون دوراً محورياً في إيصال الدعم إلى حفتر وتصوير المجلس الذي يقوده السراج بأنه خاضع لسيطرة الإسلاميين.[89]

لقد نتج عن الانقسامات الدولية تباينات حول استخدام العقوبات ضد المعطلين. الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فرضا حظراً على السفر وعقوبات مالية على رئيس مجلس النواب صالح ومسؤولي المؤتمر الوطني العام، واتهامهم بوضع العقبات أمام الاتفاق السياسي. الدبلوماسيون الروس والمصريون ينتقدون هذا على أنه لا يساعد.[90] كما أن موسكو استثمرت في الجيش الذي يقوده حفتر. على غرار مصر والإمارات العربية المتحدة، دعت بشكل متكرر على مدى العامين الماضيين إلى تخفيف حظر الأسلحة للسماح لحفتر بتلقي الأسلحة ومنحت الفصائل المؤيدة لمجلس النواب دعماً سياسياً.[91] لكن على عكس الإمارات العربية المتحدة

أنا اتخذ كل القرارات. بوجود مبالغ غير محدودة من المال، سأستمر إلى الأبد. وإذا اختلفت مع ما يريد أي أحد آخر أن يفعله، فتلك نهايتهم". تعليقات، إحاطة أمام المجلس الأطلسي "ليبيا: ماذا بعد"، واشنطن، آذار/مارس 2016.

[85] لقد دافعت مصر عن استثناء جزئي لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا منذ شباط/فبراير 2015 كطريقة لتمكين جيش حفتر من محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. في حين أنها تدعم تشكيل حكومة وحدة وطنية، فإنها تدافع أيضاً عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة للجيش. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري الأمن القومي للرئيس السيسي ومسؤولين عسكريين كبار، القاهرة، حزيران/يونيو 2015. أطلقت مثل تلك الدعوات في آذار/مارس – أيار/مايو 2016، حتى خلال زيارة المجلس الرئاسي إلى القاهرة في أيار/مايو. "Egypt's Sisi calls for end to Libya arms bans as Serraj visits Cairo, reaffirms support for Skhirat accord", *Libya Herald*, 7 May 2016.

[86] دبلوماسي مصري رفيع قال: "لا نريد أن نرى الإخوان المسلمين يلعبون دوراً مركزياً في ليبيا". مسؤول عسكري مصري رفيع قال: "في ليبيا علينا أن ندعم الجيش الوطني، وليس بعض المجموعات المسلحة. لقد سئمنا من هذه الألاعيب التي يقوم بها لاعبون إقليميون مثل تركيا وقطر". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، آذار/مارس، نيسان/أبريل 2016. مصر وحلفاؤها الليبيون يتهمون تلك الدولتين بدعم الفصائل العسكرية الإسلامية في غرب ليبيا.

[87] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، تونس، آذار/مارس 2016؛ ومع مصريين من أصل ليبي، القاهرة، 2015، ومع ناشط ليبي، القاهرة، نيسان/أبريل 2016. اختيار السراج للبرغثي وزيراً للدفاع أغضب المصريين لأنهم يعتبرونه أقرب مما ينبغي من مجلس شورى ثوار بنغازي الذي يسيطر عليه الإسلاميون والإخوان المسلمين.

[88] دبلوماسي غربي قال: "كان المصريون متحمسين جداً للسراج، لكن يبدو أنهم كانوا قد سلموا بأنه سيدعم الجيش والآن يتساءلون حول ما إذا كانوا مخطئين". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2016. دبلوماسي مصري اشتكى من أن انتقال المجلس إلى طرابلس كان "سابقاً لأوانه" بسبب اعتماده على الميليشيات في أمنه: "لا يتمتع المجلس بالسيطرة على الوضع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، حزيران/يونيو 2016.

[89] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول من حقبة القذافي، القاهرة، نيسان/أبريل 2016.

[90] في 1 نيسان/أبريل 2016، فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على السفر وتجميد أصول على رئيس مجلس النواب صالح، والغويل، رئيس الحكومة غير المعترف بها في طرابلس سبق وصول السراج، وعلى رئيس المؤتمر الوطني العام أبو سهمين. في 19 نيسان/أبريل، وقّع الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأمر التنفيذي 13726، بمنع ممتلكات وتعليق دخول أشخاص يسهمون في الوضع في ليبيا إلى الولايات المتحدة". طبقت هذه الإجراءات على الغويل في 20 نيسان/أبريل وعلى صالح في 13 أيار/مايو. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول روسي، أذار/مارس 2016.

[91] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول روسي، أيار/مايو 2016. في أواخر أيار/مايو 2016، سمحت موسكو لإحدى دور صك العملة بإرسال أربعة مليارات دينار (حوالي 3 مليار دولار) من القطع النقدية التي طلبها مصرف ليبيا المركزي ومقره البيضاء (الذي عينه مجلس النواب والذي يعمل مع حكومة الثني) ضد رغبات المصرف المركزي الذي يتخذ من طرابلس مقراً له ويتمتع بالاعتراف الدولي (والذي يعترف بسلطة المجلس الرئاسي). "Battle of the banknotes as rival currencies are set to be issued in Libya", *The Guardian*, 20 May 2016. أغضب تحويل العملة هذا المسؤولين الأمريكيين، الذين وصفوا القطع النقدية بأنها "مزيفة". بيان السفارة الأمريكية حول المصرف المركزي، 25 أيار/مايو 2016.

ومصر، فإن روسيا أحجمت فيما يبدو حتى الآن عن منح مساعدات عسكرية لحفتر واحتفظت بعلاقات مع سياسيين في طرابلس.[92]

كما حثت بعض الدول الغربية أيضاً على اتباع سياسة أكثر تساهلاً مع حفتر، ظاهرياً لمحاربته للإرهاب. في النصف الأول من عام 2016، قدمت فرنسا لقواته دعماً استخباراتياً في بنغازي، وساعدتها على استعادة سيطرة شبه كاملة على المدينة. الدعم السري وغير المعترف به حتى أواخر تموز/يوليو 2016، عندما أسقطت قوات حفتر مروحية تابعة للجيش تحمل ثلاثة ضباط فرنسيين، أضعف الدعم الفرنسي للفريق حفتر بشكل كبير خصومه في مجلس شورى ثوار بنغازي، ما عزز مطالب جيشه في المنطقة الشرقية ومن مؤهلاته القيادية، حتى عندما سعى لتقويض المجلس الرئاسي. دول غربية أخرى أرسلت أيضاً ضباط استخبارات إلى شرق ليبيا، لكن يبدو أنهم كانوا أقل انخراطاً في العمليات البرية.[93]

بصرف النظر عن فرنسا، فإن معظم الدول الغربية دعمت المجلس بقوة وجادلت بأنه ينبغي أن يحصل على مساعدات عسكرية. وقد أتت العروض بالمساعدة من الولايات المتحدة، حيث قال وزير الخارجية جون كيري إنه سيدعم السراج وسينظر في أية طلبات يقدمها للحصول على استثناء من الحظر. طوال عام 2016، نشرت الولايات المتحدة قوات خاصة، بشكل أساسي لجمع المعلومات الاستخبارية، وعرضت تدريب وتجهيز قوات ليبية.[94] منذ مطلع آب/أغسطس، وبناء على طلب من المجلس، دعمت أيضاً الهجوم الذي شن على تنظيم الدولة الإسلامية في سرت بضربات جوية. وصعدت القوات البريطانية الخاصة المتواجدة في مصراتة من حضورها وبدأت بمساعدة المجموعات المسلحة المحلية المشاركة في قتال تنظيم الدولة الإسلامية في سرت.[95] في حزيران/يونيو مدد الاتحاد الأوروبي تفويض عملية صوفيا وأضاف له مهمتين: "تدريب حرس السواحل الليبيين والأسطول الليبي؛ والمساهمة في تنفيذ حظر الأمم المتحدة على الأسلحة في أعالي البحار خارج الساحل الليبي". في آب/أغسطس، وسع أيضاً تفويض بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية، وهي بعثة مدنية مخولة بالتخطيط لبعثة يرسلها الاتحاد الأوروبي في المستقبل لتقديم المشورة وبناء القدرات في مجال العدالة الجنائية، والهجرة، وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب.[96]

تولت إيطاليا زمام المبادرة في تأسيس بعثة الدعم الدولي في ليبيا في مطلع عام 2016. القوة التي أسست كي تكون هيئة جامعة لكل الجهود الدولية لتدريب القوات الليبية، ظلت معطلة بشكل عام بالنظر إلى عدم قدرة

---

[92] الروس والليبيون ينكرون أن موسكو تقدم الأسلحة لحفتر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول عسكري روسي، القاهرة، نيسان/أبريل 2015؛ ومع عبد الرزاق الناظوري، رئيس أركان جيش "حفتر"، المرج، 18 تموز/يوليو 2016. لكن، وطبقاً لصقر الجروشي، رئيس القوى الجوية لحفتر، يمكن للدعم العسكري أن يأتي بعد زيارة حفتر الأخيرة إلى موسكو في حزيران/يونيو 2016، عندما استقبله نيكولاي باتروشيف، الأمين العام لمجلس الأمن الروسي ووزير الدفاع سيرغي شويغو. "خلال زيارة حفتر الأخيرة إلى موسكو، عرض الروس تزويدنا بأي شيء نحتاجه وبأية شروط نريدها: بالدفع نقداً، أو ديناً، أو دون دفع – لم يكترثوا فعلاً. لكننا أخبرناهم بأننا سندفع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، المرج، 20 تموز/يوليو 2016. إن الحصول على المعدات الروسية أمر محوري، حيث إن معظم المدفعية الثقيلة والقوات الجوية في ليبيا (التي تم الحصول عليها في عهد القذافي) هي صناعة روسية. مسؤول أمريكي اتفق مع فكرة أن عسكريي حفتر واثقون من أن روسيا ستدعمهم لكنه شكك في أن موسكو تخطط فعلاً لدعمهم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، أيلول/سبتمبر 2016. في تشرين الأول/أكتوبر، بدأ دبلوماسيون روس بالانخراط بشكل أكبر مع المجلس الرئاسي والسياسيين الآخرين الذين يتخذون من طرابلس مقراً لهم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين، طرابلس، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[93] شارك الضباط الفرنسيون في عمليات استخباراتية وساعدوا في تشغيل معدات لتحديد الأهداف بالتنسيق مع قوات حفتر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صقر الجروشي، قائد القوى الجوية الموالي لحفتر، المرج، 19 تموز/يوليو 2016. كما أكد الجروشي على أن ضباط مخابرات من دول غربية أخرى يتخذون مواقع لهم في مناطق تحت سيطرتهم لكنه قال إن دعمهم كان في حده الأدنى مقارنة بدعم فرنسا. قد تكون مساعدة فرنسا في استهداف المواقع ليلاً محورية في قطع خطوط الإمداد الرئيسية لمقاتلي مجلس شورى ثوار بنغازي عن حلفائهم في مصراتة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل مطلع على الأحداث في بنغازي. أمستردام، آب/أغسطس 2016. Cyril Bensimon, Frédéric Bobin, "Trois membres de la DGSE tués en Libye, le gouvernement libyen proteste", *Le Monde*, 20 July 2016. طبقاً لدبلوماسي فرنسي، عندما بدأت باريس بدعم حفتر في أواخر عام 2015، لم يكن الفريق قد رفض اتفاق الصخيرات، وبالتالي فإن السياسة الأمنية لفرنسا لم تتناقض مع دبلوماسيتها بهذا الشكل الصارخ. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2016. يبدو أن فرنسا أوقفت دعمها لقوات حفتر بعد مقتل ثلاثة ضباط قرب بنغازي في 19 تموز/يوليو 2016. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أوروبي، تونس، أيلول/سبتمبر 2016.

[94] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمريكي، تونس، 2 أيلول/سبتمبر 2016؛ ومع قائد عسكري مصراتي، مصراتة، 3 حزيران/يونيو 2016.

[95] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي مصراتي، 24 أيار/مايو 2015. "British Special Forces Destroyed Islamic State Trucks in Libya, Say Local Troops", *The Telegraph*, 26 May 2016.

[96] "EU Task Force Offers to Train Libyan Coast Guard", Reuters, 25 May 2016. "بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية: تمديد المهمة، والموافقة على الموازنة"، بيان صحفي، المجلس الأوروبي، 4 آب/أغسطس 2016.

المجلس على السيطرة على الجيش. قلصت روما من عروضها الأولى لتدريب القوات المتحالفة مع المجلس، عندما وافق البرلمان في أيلول/سبتمبر فقط على إرسال 300 عسكري (بالتناوب) لحراسة مستشفى ميداني عسكري إيطالي في مصراتة. وبحثّ من بريطانيا والولايات المتحدة، عرض حلف شمال الأطلسي أن يكون أكثر انخراطاً، لكن لم تتجسد أية خطط ملموسة.[97]

باختصار، وبدلاً من إظهار الوحدة حول التقدم إلى الأمام، فإن اللاعبين الدوليين يسعون لتحقيق أهداف متباينة. بما في ذلك تقديم الدعم العسكري، أو التعهد بتقديمه، لقوى مختلفة لا تربطها سوى أواصر سطحية بأي جيش وطني أو إشراف سياسي.[98] وثمة مخاطرة تتزايد باتساع شقة الخلاف حول الدعم العسكري، حيث إن معظم الدول الغربية تدعم المجلس والقوى الموالية له، وروسيا، ومصر والإمارات العربية المتحدة تستمر بمساعدة ما تعتبره الجيش الشرعي بقيادة حفتر.

[97] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومع دبلوماسيين أوروبيين، تونس، روما، بروكسل، آذار/مارس – حزيران/يونيو 2016. منذ عام 2015، خطط الجيش الإيطالي لاحتمال نشر بضعة آلاف من الجنود في ليبيا. في آذار/مارس 2016، استبعد رئيس الوزراء ماثيو رينزي التدخل المباشر لكنه قال إن إيطاليا ستقدم التدريب إذا طلبت السلطات الليبية ذلك. "Renzi Seeks to Calm Nerves over Libya Intervention", *Financial Times*, 7 March 2016. في 13 أيلول/سبتمبر، سمح البرلمان الإيطالي بـ "عملية أبقراط" لتأسيس مستشفى عسكري ميداني في مصراتة لليبيين الذين جرحوا في سرت. "Italy to Send 300 Military to Libya", ANSA news agency, 13 September 2016. "Germany, France hold back NATO, EU ambitions in Libya", Reuters, 25 May 2016.

[98] دبلوماسي جزائري رفيع قال: "الأمر الأكثر أهمية هو توحيد المجتمع الدولي. لقد أصبحت حرباً بالوكالة. لا أحد يحاول جمع كل الليبيين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، حزيران/يونيو 2016. مسؤول رفيع في الأمم المتحدة قال: "مجلس الأمن منقسم ... ليس فقط المتهمين المعتادين بل جميع الأعضاء أيضاً. على المجتمع الدولي أن يكون ثابتاً ... وأن يدع الليبيين يحددون ويعرّفون الحل ... وينبغي طرح سؤال غير مستساغ هو: هل تم الدفع بالاتفاق من أجل مصلحة ليبيا؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، حزيران/يونيو 2016.

IV. أي مخرج من المأزق؟

أ. تجنب المزيد من التصعيد

بات الصراع مترسخاً على نحو متزايد، ويعيق احتمالات إعادة إحياء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ثمة حالة متنامية من انعدام النظام والقدرة على التنبؤ بالأحداث؛ فقدرة الحكومتين المتنافستين على تحقيق تحسينات ملموسة في حياة الليبيين العاديين تتناقص، بينما المخاطرة باندلاع المزيد من العنف تتزايد. لقد تدمرت أحياء كاملة في بنغازي؛ وتم تهجير مئات آلاف الليبيين.[99] لقد سمح استيلاء حفتر على منشآت تصدير النفط في خليج سرت باستئناف تصدير النفط الخام، ما وفر احتمال إعادة امتلاء خزائن الدولة، لكنه أدى أيضاً إلى زيادة التوترات بين التحالفين المسلحين الرئيسيين والمؤسسات التي تدعمهما.[100]

كلا الطرفان، مع داعميهما الدوليين، مقتنعان بأنهم يستطيعان في المحصلة تحقيق الانتصار. في غرب ليبيا، حصلت الفصائل الداعمة للمجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة على الاعتراف الدولي الذي كانت ترغب به وتشعر بأن قوتها قد تعززت من خلال الانتصارات التي تحققها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سرت. إنها تساعد بشكل شبه سري المقاتلين الذين هزموا في بنغازي، وقد اجتمع بعضهم تحت راية جديدة، هي راية سرايا الدفاع عن بنغازي، لتكون في طليعة هجوم في المدينة ضد قوات حفتر. كما أنها تعد لاستعادة السيطرة على منصات النفط.[101] بالمقابل، فإن حفتر يستخدم انتصاره لتعيين ضباط لرئاسة البلديات، ما يؤكد على مخاوف خصومه من أنه يهدف إلى الحكم العسكري. يبدو أنه هو وحلفاؤه، بعد أن تعززت نجاحاتهم، باتوا يعتقدون أن "تحرير" طرابلس بات في المتناول؛ كما أنهم يخططون ربما لتوسيع سيطرتهم على الأراضي إلى الجنوب، حيث يتمتعون بدعم قبلي.[102]

يجري الطرفان حساباتهما على أساس افتراضات مشكوك بصحتها. تسيطر قوات حفتر الآن على معظم المنطقة الشرقية، ومن غير المرجح أن تُهزم لسبب بسيط هو أن خصومها من غير المحتمل أن يجمعوا قوة عسكرية كافية. بعض سياسيي طرابلس ومسؤوليها العسكريين، إضافة إلى أعضاء المجلس الرئاسي، يرغبون بأن يفرض الداعمون الدوليون للاتفاق منطقة حظر طيران على خليج سرت وبنغازي لتحييد قوات حفتر الجوية، والتي تمثل ميزته الاستراتيجية. إلا أن المجلس قد لا يطلب هذا بينما تتدفق عائدات النفط، ومن غير المرجح أن يوافق مجلس الأمن على هذا الطلب بالنظر إلى أن روسيا، العضو الدائم، ومصر، وهي عضو غير دائم فيه حالياً، من غير المرجح أن تدعما إجراءات من شأنها إضعاف حفتر.[103] وعلى نحو مماثل، فإن وعد حفتر بـ "تحرير" طرابلس وتدمير الميليشيات هناك مجرد سراب، لأن المجموعات المسلحة في سائر غرب ليبيا تبقى جيدة التجهيز ومتفوقة عددياً. من شأن تجدد المعارك على منصات النفط أن يؤدي

[99] تقول الأمم المتحدة إن هناك أكثر من 300,000 مهجر داخلياً في ليبيا. ملاحظات لمارتن كوبلر في المؤتمر الذي نظمته الأمم المتحدة حول المصالحة في ليبيا، تونس، 31 آب/أغسطس 2016.

[100] حول استيلاء حفتر على المنصات، انظر تعليق مجموعة الأزمات، "After Libya's Oil Grab, Compromise Could Lead to a Restart of Exports", 14 September 2016. اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر، بدأ المسؤولون وقادة الميليشيات المعارضون لحفتر في طرابلس بالتحضير لعملية محتملة لاستعادة المنشآت. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الدفاع، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2016. في آب/أغسطس، كان انتاج ليبيا من النفط 200,000 برميل يومياً، وهو الأدنى منذ عام 2013. منذ أواسط أيلول/سبتمبر، وبعد أن رفعت المؤسسة الوطنية للنفط صفة الظروف القاهرة عن أربع منصات نفط في خليج سرت، بدأت الصادرات بالازدياد، فوصلت إلى 600,000 برميل يومياً في تشرين الأول/اكتوبر. (في آذار/مارس 2016، وبعد إغلاق المنشآت النفطية، كانت قد فرضت حالة الظروف القاهرة، وهي مادة تعاقدية معيارية للظروف غير الاعتيادية عندما يكون من غير الممكن الالتزام بعقد بسبب أحداث خارجة عن سيطرة الشركة).

[101] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الدفاع ومع أنصار سرايا الدفاع عن بنغازي، طرابلس، مصراتة، آب/أغسطس، 14 – 18 أيلول/سبتمبر 2016.

[102] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين عسكريين تابعين لحفتر، المرج، بنغازي، تموز/يوليو 2016. في أيلول/سبتمبر، تحدث ناطق باسم الجيش عن جهد وشيك للاستيلاء على طرابلس. مؤتمر صحفي متلفز، 19 أيلول/سبتمبر 2016. يدعم وجهة النظر هذه سياسيون موالون لمجلس النواب يعتقدون بأن عدم قدرة المجلس على كبح جماح المجموعات المسلحة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها سيتسبب في تدهور أمن العاصمة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، البيضاء، تموز/يوليو 2016؛ ومع دبلوماسي غربي، تونس، 1 أيلول/سبتمبر 2016.

[103] منذ استيلاء حفتر على المنصات النفطية وإخفاق هجوم معاكس في 18 أيلول/سبتمبر، امتنعت القوات العسكرية المتحالفة مع المجلس الرئاسي عن المطالبة بمنطقة حظر جوي جزئية على خليج سرت للسماح باستعادة المنصات وربما التقدم إلى بنغازي. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الدفاع، طرابلس، 21 أيلول/سبتمبر 2016. من غير الواضح ما إذا كان هذا بحاجة إلى موافقة مجلس الأمن (وهي غير مرجحة، بسبب الخلاف حول ليبيا) أو مجرد طلب رسمي من السراج إلى داعم دولي، كما في حالة التدخل الجوي الأمريكي في سرت، في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2016. يبدو أن الليبيين الذين يدعون إلى منطقة حظر طيران جزئية يعتقدون بأن روسيا لن تعارض ذلك. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الدفاع، طرابلس، 21 أيلول/سبتمبر 2016؛ ومع رجل أعمال أوروبي مطلع على القضية، أيلول/سبتمبر 2016.

إلى صراع أكبر. إن تجنب هذا وغيره من الهجمات العسكرية هو الأولوية المباشرة، تليها إعادة المفاوضات إلى سكّتها.

ب. إعادة إطلاق عملية سياسية

إذا كان الهدف المحوري لما تبقى من عملية السلام هو تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو هدف لا يزال جميع اللاعبين الرئيسيين يقرّونه، فإن على المجلس الرئاسي أن يعزز شرعيته ويتصالح مع الليبيين في الشرق ومع مجلس النواب. يوفر تصويت مجلس النواب في آب/أغسطس 2016 على رفض الحكومة المكوّنة من 18 وزيراً فرصة. ينبغي على المجلس، بالتشاور الموسع مع القادة السياسيين، إحداث تغييرات جوهرية في تشكيلة الحكومة لجسر الفجوة مع الشرق. يمكن أن يعيد التأكيد على مقترحه الذي طرحه في مطلع عام 2016 بإعطاء وزارات رئيسية مثل المالية، والتخطيط والعدالة للمنطقة الشرقية، معالجاً بذلك النظرة واسعة الانتشار في الشرق على أنه مهمش. قد لا يرضي هذا قادة مجلس النواب، الذين طالبوا بتغيير المجلس برمته (مع وجود نائبين فقط للرئيس، كما اقترح مجلس النواب خلال مفاوضات الصخيرات)، لكنه قد يكون مهماً في تغيير الرأي العام الأوسع.[104]

على المجلس أن يقاوم الدفع من السياسيين، بمن فيهم أولئك الموجودين في صفوفه، لتجاهل تصويت مجلس النواب في آب/أغسطس 2016.[105] مثل هذا التوجه سيعمق الانقسام وسيتسبب في المزيد من المواجهات العسكرية. حتى بعض خصوم مجلس النواب يعتقدون أن انضمامه ضروري للمحافظة على تماسك إطار الاتفاق، وكذلك، بشكل أوسع، الوحدة الوطنية.[106] من شأن هذا التوجه الأكثر تسووية أيضاً أن يعيد الكرة إلى ملعب مجلس النواب، وفعلياً اختبار جديته؛ في الأساس، فإن المجلس الرئاسي، الذي تستند شرعيته إلى أنه أنشئ بموجب الاتفاق، لا ينبغي أن يخلّ بالتزامه بموجب الاتفاق بالسعي للحصول على مصادقة مجلس النواب.

على الداعمين الخارجيين للاتفاق أن يساعدوا في توفير الزخم للتوصل إلى حل سياسي استناداً إلى الخطوط العريضة للاتفاق، لكنهم لا يستطيعون تقديسه أيضاً. الناحية الأكثر أهمية في استئناف عملية السلام تتمثل في القبول بأن الاتفاق لا يمكن تنفيذه كما هو، وبالتالي ينبغي إعادة التفاوض بشأنه، بداية بالترتيبات الأمنية. من الواجب إطلاق مسار أمني موازٍ للعملية السياسية يكون منصة للمفاوضات حول قضايا تخص القطاع الأمني، بما في ذلك مبادرات تخفيف حدة التصعيد مؤقتاً لمنع الأعمال العدائية الجديدة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق أوسع، على سبيل المثال حول قضايا سياسية مثل تركيبة حكومة الوحدة الوطنية والترتيبات الأمنية.

ج. إقامة مسار أمني

يكمن جزء من سبب إخفاق محاولات تنفيذ الاتفاق في غياب اتفاق أوسع يشمل القضايا الأمنية في أن التوازن العسكري قد تغير منذ كانون الأول/ديسمبر 2015. الانقسام السياسي هو بين أنصار الاتفاق ومعارضيه وليس بين أنصار مجلس النواب وأنصار المؤتمر الوطني العام؛ وفي حين أن الاتفاق وجزء كبير من المحادثات الدبلوماسية وضعت تصوراً للسيطرة المدنية على المجموعات المسلحة، فإن تلك المجموعات باتت أقوى: في الغرب بسبب اعتماد المجلس عليها في طرابلس ونجاحها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في

[104] منذ أيلول/سبتمبر 2016، ورئيس مجلس النواب صالح يصر على إلغاء المجلس الرئاسي برمته واستبداله برئيس ونائبين. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين يعرفون صالح، طرابلس، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[105] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس، ودبلوماسي غربي، ومسؤول أممي، تونس، أيلول/سبتمبر 2016. أولئك الذين يتخذون هذا الموقف يعتقدون أن هدف صالح هو شراء الوقت للاستمرار في تقويض المجلس. الدبلوماسيون الأمريكيون، على وجه الخصوص، يتهمونه بالكذب وبأنه غالباً ما لا يفي بوعوده. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 2 أيلول/سبتمبر 2016. كما أن لهذا الموقف داعميه في المجلس الأعلى للدولة ومقره طرابلس: في 21 أيلول/سبتمبر 2016، دعا بعض الأعضاء المجلس الرئاسي والأمم المتحدة لتجاهل مجلس النواب ودعم حكومة جديدة يوافق عليها فقط المجلس الأعلى للدولة ومقاطعة أعضاء مجلس النواب الذين يدعمون الاتفاق. في إعلان متلفز نيابة عن المجلس ذلك اليوم، دعا العضو محمد معزب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "لمتابعة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وعدم ربط ذلك بموافقة رئيس مجلس النواب، المعترف به من بعض الدول وحسب ويرفض الاتفاق ونتائجه". كما جادل بتجاهل "الأقلية المعارضة المكونة من بعض أعضاء مجلس النواب الذين يعرقلون الاتفاق". وكان إلى جانبه في ذلك المؤتمر رئيس المجلس الأعلى للدولة السويحلي ونائبه صلاح مخزوم.

[106] عضو المجلس الرئاسي موسى الكوني، الذي قال إنه لا يثق بقيادة مجلس النواب، أقر بالحاجة إلى استمالة على الأقل 30 من أعضائه من المنطقة الشرقية، وزعم أنه يفضل إجراء تعديل وزاري لهذا الغرض. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، 2 أيلول/سبتمبر 2016.

سرت، وفي الشرق لأن حفتر فرض سيطرته على بنغازي وعلى "الهلال النفطي" في خليج سرت. يرى كل طرف أن الطرف الأخر يهدف إلى الهيمنة، ما يجعل التوصل إلى حل وسط أمراً بعيد المنال.

ينبغي أن يحدث أمران: وضع حد للعمليات العسكرية واستئناف المفاوضات السياسية في إطار صيغة جديدة تتضمن مساراً أمنياً. على المجموعات المسلحة في الغرب أن تتوقف عن دعم سرايا الدفاع عن بنغازي وأن تتفاوض على وقف إطلاق نار محلي في ثاني أكبر مدينة في ليبيا بدلاً من السعي في محاولة غير مجدية لاستعادتها من حفتر. دعوة المهجرين من بنغازي للانضمام إلى المجموعات المتحالفة ضد حفتر سيغذي القتال ويؤجل عودتهم المتفاوض عليها في تسوية محلية، حيث تتمتع ببعض الدعم بين قوات حفتر.[107] على الميليشيات الغربية أن تقطع صلاتها، المباشرة وغير المباشرة، مع المجموعات الجهادية لإقامة أرضية مشتركة مع القادة الشرقيين (وكذلك لتطمين داعمي حفتر مثل مصر) وإتاحة المجال للشروع في اتصالات محلية بين الممثلين العسكريين من كلا الطرفين.

بالمقابل، على قوات حفتر أن توقف هجومها في بنغازي وأن تحجم عن التحرك غرب خليج سرت، كما هددت. ينبغي أن تنخرط مع سكان بنغازي الذين نزحوا إلى الغرب وتطمينهم بأنهم يمكن أن يعودوا إلى بيوتهم بأمان. كما ينبغي عليها وعلى قوات الأمن المرتبطة بها (مثل أجهزة المخابرات والأمن الداخلي) أن تتوقف عن الانتهاكات بحق السكان المتهمين بالوقوف إلى جانب المجلس الرئاسي.

وعلى نحو مماثل، على حفتر أن يعود إلى الانخراط مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وخصوصاً مع فريقها الأمني، للتوصل إلى تفاهم موسع حول حوار أمني محتمل. ينبغي أن تكون الأولويات في أي حل سياسي التوصل إلى تسوية بشأن المادة 8، خصوصاً فيما يتعلق بسلسلة القيادة في الجيش والشرطة، وبناء الإجماع على قوة أمنية موحدة. يمكن التغلب على الخلافات، بما في ذلك حول من ينبغي أن يقود الجيش وأي فصائل إسلامية ينبغي محاربتها (فقط تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة أو أيضاً المجموعات التي تعاونت معها)، من خلال ضمان أن الممثلين العسكريين الرئيسيين لكلا الطرفين موجودون على الطاولة. وهذا يعني التوصل إلى تسوية بموجبها، على حد تعبير دبلوماسي فرنسي، "يكون حفتر في الصورة، حتى لو لم يكن من الممكن أن يكون في وسطها".[108]

لقد عوّمت الأمم المتحدة وأعضاء المجلس فكرة إنشاء منصة للاعبين الأمنيين للتفاوض حول هذه القضايا والانخراط بشكل مباشر في صياغة قيادة عسكرية موحدة. حتى الآن، اقتصرت هذه الجهود على اجتماع واحد عقد في تموز/يوليو، استضافته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تونس، وجمع لاعبين عسكريين من كلا المعسكرين.[109] لقد تم طرح عدة مقترحات. في حزيران/يونيو اقترح كوبلر إنشاء مجلس عسكري مقسم إلى قيادات مناطقية – بشكل أساسي يعترف بالواقع الراهن – لكن تحت سلطة المجلس الرئاسي. في أيلول/سبتمبر، اقترح عضو المجلس المقاطع، القطراني، وهو حليف لحفتر، إنشاء هيئة من خمسة أشخاص، منفصلة عن المجلس وتضم السراج، واثنين من نوابه (ربما معيتيق من مصراتة والكوني من الجنوب)، وحفتر ورئيس مجلس النواب صالح، تضطلع بدور القائد الأعلى للمجلس.[110]

لهذه المقترحات المنفصلة لكن المتشابهة عيوب؛ فحفتر ومن حوله رفضوا مقترح كوبلر بوصفه محاولة لتقسيم الجيش؛ والقطراني يستبعد قادة الميليشيات الغربية. إلا أن الاعتراف الضمني بأن القوة العسكرية باتت محلية جدير بالمحافظة عليه. وثمة طريق ثالث، قد يكون أفضل، إلى الأمام يتمثل في فصل الأدوار المدنية والعسكرية للمجلس الرئاسي. ينظر بعض أعضاء المجلس في تشكيل "لجنة دفاعية عليا" يكون حفتر عضواً فيها ويجلس مع ضباط من غرب ليبيا مثل العقيد سالم جحا من مصراتة (الذي تمت تسميته، رغم أنه لم يقبل،

[107] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة في الجيش، ومع نشطاء مجتمع مدني في بنغازي، بنغازي، المرج، تموز/يوليو 2016

[108] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، أيار/مايو 2016.

[109] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مشاركين ليبيين في ورشة العمل، تونس، تموز/يوليو 2016.

[110] "Kobler suggests three military command councils", *Libya Herald*, 13 July 2016. ضباط الجيش رفضوا هذه التشكيلة بشكل كامل. أحد أنصار حفتر، ويعرف قادة الجيش بشكل وثيق قال: "كيف يمكن لكوبلر أن يعتقد أننا سنكون سعداء بأن نضطلع بدور قيادي في شرق ليبيا؟ إن ما يقترحه هو تقسيم البلاد. على العكس، نحن مع ليبيا واحد ة موحدة وجيش قوي واحد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، المرج، تموز/يوليو 2016. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين ومحللين أوروبيين، روما، لندن، أيلول/سبتمبر 2016. طرح القطراني مقترحه على المجلس على هامش الحوار السياسي في تونس، 3-5 أيلول/سبتمبر 2016.

كعضو في غرفة العمليات العسكرية لمنطقة مصراتة – سرت)، لكن من غير الواضح ما إذا كان حفتر والمجموعات المسلحة الرئيسية في مصراتة سيوافقان على ذلك.[111]

بصرف النظر عن الصيغة، ثمة حاجة إلى منصة للمجلس الرئاسي ومستشاريه العسكريين للتفاوض مع العسكريين من الطرفين حول سلسلة القيادة، أو على الأقل أن يجدوا صيغة مؤقتة إلى أن يتم إيجاد حل للنزاع بشأن المادة 8. على المجلس أن يفعل المزيد لتعزيز الثقة بأن استراتيجيته الأمنية ستؤدي إلى إنشاء جيش فعال وجهاز شرطة يكون فوق الانقسامات السياسية. ما فعله المجلس حتى الآن، أي تأسيس حرس جمهوري وتمكين اللاعبين العسكريين في الشرق مثل البرغثي والجضران لمحاولة تفتيت قوى حفتر، أبعد ما يكون عن استراتيجية أمنية وطنية، وقد أحدث أثراً عكسياً، خصوصاً مع عمل الأطراف الدولية لتحقيق غايات متناقضة. بدلاً من تأسيس حرس رئاسي من شأنه أن يعمق الانقسام، على المجلس ولجنته الأمنية المؤقتة أن يضعا مسودة خطة أمنية تضع طرابلس تحت سيطرة الجيش والشرطة، بما في ذلك عناصر من الشرق ومن الزنتان.

د. الحاجة إلى تلاقي جهود المجتمع الدولي

للمجتمع الدولي دور محوري. إن استقطاب الدعم السياسي والعسكري للفصائل الليبية يرسخ الصراع ويجعل من الصعب إنقاذ عناصر الاتفاق التي يمكن للجميع أن يتفق عليها. على اللاعبين الخارجيين – الداعمين للمجلس الرئاسي (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، والجزائر، وتركيا وقطر) وأولئك الذين يدعمون المجلس بينما يقدمون الدعم لحفتر (روسيا، ومصر، والإمارات العربية المتحدة وإلى حد ما فرنسا) – أن يرسموا طريقاً يستند إلى الأرضية المشتركة فيما بينهم.

كثيرون في المعسكر الأول كانوا متفائلين أكثر مما ينبغي بأن اتفاقاً مفروضاً على الفصائل الممانعة يمكن أن يتم قبوله في النهاية. طغى التركيز على القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في سرت، وهو ما كانوا يأملون أنه سيرسخ مؤهلات مكافحة الجهاديين لدى القوات المصراتية بالنسبة لدول مثل مصر التي جادلت منذ وقت طويل بأن حفتر كان القائد الوحيد الذي يتصدى للجهاديين، على عوامل أخرى.[112] إن المراهنة بأن خريطة طريق الاتفاق يمكن تنفيذها حتى بدون مصادقة مجلس النواب قللت من شأن المدى الذي يمكن لمعارضيه أن يستغلوا هذا لكسب الدعم في المنطقة الشرقية. سهل هذا عليهم تصوير الأمم المتحدة على أنها منحازة، وهو ما أعاق دورها كوسيط حيادي. بالمقابل، فإن أولئك الذين كانوا يدعمون حفتر، ويقوضون الاتفاق الذي يدعمونه علناً، حرفوا العملية عن مسارها دون تقديم بدائل بناءة. إذا أرادوا المحافظة على ليبيا موحدة ووقف تطور الصراع إلى مواجهة أسوأ، سيترتب عليهم وضع قيود على وكيلهم.

قد يكون مما لا يمكن تجنبه في سياق من الاضطرابات الإقليمية، وحتى العالمية، أن بعض هؤلاء اللاعبين ينظرون إلى سياستهم حيال ليبيا من منظار جيوسياسي: التنافس الأمريكي – الروسي على سورية وأوكرانيا، والانقسام الإقليمي على الإسلام السياسي والصراع على النفوذ في الساحل والمغرب. من هذا المنطق، فإن التوصل إلى حل وسط أمر غير مرغوب به إذا اعتبر نجاحاً لخصم.[113] رغم ذلك، فإن الوضع الراهن (الوضع المتدهور) يمكن فقط أن يؤدي إلى صراع طويل يمكن أن يغرق ليبيا في المزيد من الفوضى، دون نصر مؤكد لأي معسكر، وحدوث ضرر كبير للاقتصاد وعدد قليل من الفرص التي يأمل كثيرون بها في عملية إعادة الإعمار بعد الصراع.

---

[111] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار أوروبي لعضو في المجلس مطلع على المفاوضات، 19 أيلول/سبتمبر 2016. إلا أن بعض الدبلوماسيين الأوروبيين يعتقدون أن سالم جحا لا يتمتع بقدر كاف من التأييد داخل مصراتة ليكسب الدعم لهذا الخيار في أوساط المجموعات المسلحة هناك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، لندن، أيلول/سبتمبر 2016.

[112] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين مصريين، ومسؤولين عسكريين، القاهرة، نيويورك، حزيران/يونيو 2015 – أيار/مايو 2016. مسؤولون مصريون يزعمون أن المجموعات الجهادية لديها صلات ببعض المجموعات المسلحة غرب ليبيا، خصوصاً بعض المجموعات القوية التي تتخذ من طرابلس مقراً لها والتي اعتمد عليها المجلس الرئاسي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، أيار/مايو 2016. طبقاً لمسؤولين أمنيين ليبيين ولسكان المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، كان هناك العديد من العناصر المصرية في صفوف تنظيم الدولة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط استخبارات، مصراتة، ومع سكان من بن جواد، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[113] ثمة شكوك كبيرة حيال وجود موقف دولي موحد فعلاً في الأمم المتحدة والدوائر الدبلوماسية الغربية. دبلوماسي أوروبي لاحظ أنه "على الورق نعرف أنه من أجل تسوية الصراع الليبي ينبغي أن يكون هناك توافق بين اللاعبين الدوليين، إلا أن الروس ليس لديهم أي حافز كي لا يستمروا بلعب لعبتهم الخاصة، تدفعهم بشكل أساسي مواقفهم المعادية للولايات المتحدة على عدد من الجبهات". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، أيلول/سبتمبر 2016؛ ومع رجال أعمال أجانب نشطين في ليبيا، روما، لندن، أيلول/سبتمبر 2016.

في الحد الأدنى، على الدول التي تتمتع بنفوذ لدى حفتر أن تضغط عليه وعلى حلفائه للتوقف عن الدعوة للمزيد من العمليات العسكرية باتجاه جنوب وغرب ليبيا وسحب دعمهم إذا استمر برفض حل تفاوضي. على نحو مماثل، فإن أولئك الذين يدعمون القوات الموجودة في طرابلس ومصراتة أن يقنعوها بعدم شن هجمات مضادة ضد حفتر في خليج سرت.

بشكل عام، ينبغي على اللاعبين الخارجيين أن يمتنعوا عن الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، على سبيل المثال من خلال زيادة الدعم العسكري لحفتر أو دعوة المجلس الرئاسي لمنطقة حظر طيران جزئي.[114] بدلاً من ذلك عليهم التركيز على الحدود الدنيا المشتركة، الموجودة فعلاً، وعدم الموافقة على إجراءات تقوضها على الأرض.[115] في الحد الأدنى، تشمل هذه الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بزيادة صادرات النفط والغاز؛ وتأسيس سلسلة قيادة موحدة للجيش كجزء من هيكلية أمنية موحدة؛ والمحافظة على سلامة أراضي ليبيا؛ ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة. كما ينبغي عليهم إقناع أصدقائهم الليبيين بأنه ما من حل عسكري وأنه ينبغي الاتفاق على معايير للعودة إلى المفاوضات.

[114] يتداول بعض أعضاء المجلس الرئاسي الطلب من شركائهم الدوليين أن يدعموا قواتهم لمواجهة حفتر. أجنبي مطلع على مداولات المجلس قال: "ثمة إجماع متزايد على أنهم بحاجة لتقديم طلب رسمي للحصول على دعم دولي لوقف حفتر. بتلك الطريقة سيجبرون جميع الدول على وضع أوراقها على الطاولة واتخاذ قرار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال أوروبي، روما، أيلول/سبتمبر 2016.

[115] على سبيل المثال، انظر "الإعلان المشترك حول ليبيا" الصادر في 22 أيلول/سبتمبر 2016 على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي وقعته الجزائر، وكندا، وتشاد، والصين، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، والأردن، وإيطاليا، ومالطا، والمغرب، والنيجر، وقطر، وروسيا، والسعودية، وإسبانيا، والسودان، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي. يحتوي البيان قائمة من تلك الإجراءات.

V. الخلاصة

لقد جعل غياب حوار أمني وغياب الاتفاق بين اللاعبين الداخليين والخارجيين المتنافسين من اتفاق الصخيرات، الذي عُقد بنية طيبة، اتفاقاً يستحيل تنفيذه بشكل كامل في الوقت الراهن. من الحيوي العودة إلى وضع اتفاق أمني يمكن مزاوجته مع تلك العناصر في الاتفاق التي يدعمها كلا الطرفين. طبقاً لمسارها الراهن، فإن عملية السلام تتجه نحو فشل سيترك قضايا دولية دون تسوية، مثل مكافحة تهريب البشر والمجموعات الجهادية، وستضمن تدهور الأحوال المعيشية لمعظم الليبيين. وستتم خسارة ما تحقق في المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة، والمتمثل في الاتفاق الموسع على الحاجة لإطار انتقالي وعلى بعض عناصره السياسية. كان يمكن لاتفاق كانون الأول/ديسمبر 2015 أن يُفرَض على اللاعبين الممانعين لو كانوا لاعبين هامشيين ولو كان المجتمع الدولي موحداً. لم يكن الأمر كذلك. إن إنقاذ حل سياسي يتطلب التعامل مع ليبيا الحالية المفتتة والمحبطة بعمق، ومع قادتها المحليين ومجموعاتها المسلحة، وليس مع ليبيا نتمنى وجودها.

طرابلس/بروكسل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

الملحق آ: خريطة ليبيا

الملحق ب: أعضاء المجلس الرئاسي لمجلس الوزراء، كما عُينوا طبقاً للاتفاق السياسي الليبي

فايز السراج
رئيس المجلس الرئاسي، من عائلة طرابلسية بارزة. درس الهندسة وعمل قبل عام 2011 في وزارة الإسكان، وفي آب/أغسطس 2014 أصبح عضواً في مجلس النواب يمثل طرابلس.

أحمد معيتيق
نائب رئيس المجلس الرئاسي، ورجل أعمال من مصراتة، انتخبه المؤتمر الوطني العام رئيساً للوزراء في أيار/مايو 2014، إلا أن المحكمة العليا ألغت التصويت على أساس إجرائي. وهو ابن أخت عبد الرحمن السويحلي، رئيس المجلس الأعلى للدولة.

فتحي المجبري
نائب رئيس المجلس الرئاسي، وهو أكاديمي واقتصادي في جامعة بنغازي عمل وزيراً للتربية في حكومة عبد الله الثني في الفترة 2014-2015. وهو في الأصل من جالو.

موسى الكوني
نائب رئيس المجلس الرئاسي، وهو طوارقي من الجنوب والقنصل العام في مالي في ظل النظام القديم، انشق عام 2011 وعين ممثلاً للطوارق في المجلس الوطني الانتقالي.

علي القطراني
نائب رئيس المجلس الرئاسي، ورجل أعمال من بنغازي التحق بالمجلس مؤخراً ويعتبر رجل الفريق حفتر. علق مشاركته في كانون الثاني/يناير 2016 بعد خلاف حول تعيين المهدي البرغثي وزيراً للدفاع، وهو من قبيلة علي القطراني، العواقير،

عبد السلام كجمان
نائب رئيس المجلس الرئاسي، وهو مهندس من سبها يعتقد بأنه مقرب من الإخوان المسلمين وعين بدلاً من نائب رئيس المؤتمر الوطني العام صلاح مخزوم، الذي رفض بعض أعضاء لجنة الحوار ترشيحه.

عمر الأسود
وزير الدولة للشؤون التشريعية، من الزنتان وكان قد عمل في الأمن الخارجي في عهد القذافي. انسحب من المجلس الرئاسي في كانون الثاني/يناير 2016، متهماً إياه بالمحسوبية والفساد.

محمد العماري
وزير الدولة للشؤون الخاصة بالمجلس، وهو عضو سابق في المؤتمر الوطني العام من بنغازي. وهو إسلامي مستقل كان قبل عام 2011 قد درس في ألمانيا والمملكة المتحدة.

أحمد حمزة
وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني، من تراغن في الجنوب. كان عضواً في المجالس الثورية في عهد القذافي وجزءاً من المبادرة الإصلاحية "ليبيا الغد" التي كان يقودها سيف الإسلام القذافي، ابن الحاكم السابق.

تمت هذه التعيينات على أساس التقسيم الجغرافي، حيث هناك ثلاثة أعضاء من كل من أقاليم ليبيا الثلاثة: الغرب (طرابلس)، الشرق (برقة)، والجنوب (فزان). عن الغرب: السراج، ومعيتيق، والأسود؛ وعن الشرق: المجبري، والقطراني، والعماري؛ وعن الجنوب: الكوني، وكجمان، وحمزة.

الملحق ج: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، عمل نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وفي عام 2012 نائباً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في تسعة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام أباد، وإسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها موظفين يمثلونها في المواقع الآتية: بانكوك، وبكين، وبيروت، وكاراكاس، ودلهي ودبي، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، وكييف، ومكسيكو سيتي، والرباط، وسيدني، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، أداة الإسهام في الاستقرار والسلام، ووزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يونايتد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة كوربر، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفنونغ، ومؤسسة روكفيلير براذرز، ومؤسسة تينكر.

تشرين الثاني/نوفمبر 2016

الملحق د: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2013

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report, 14 March 2016(also available in Arabic).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Israel/Palestine

Buying Time? Money, Guns and Politics in the West Bank, Middle East Report N°142, 29 May 2013 (also available in Arabic).

Leap of Faith: Israel's National Religious and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°147, 21 November 2013 (also available in Arabic and Hebrew).

The Next Round in Gaza, Middle East ReportN°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

Bringing Back the Palestinian Refugee Question, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

Toward a Lasting Ceasefire in Gaza, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015. (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Iraq/Syria/Lebanon

Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle, Middle East Report N°136, 22 January 2013 (also available in Arabic and Kurdish).

Too Close For Comfort: Syrians in Lebanon, Middle East Report N°141, 13 May 2013 (also available in Arabic).

Syria's Metastasising Conflicts, Middle East Report N°143, 27 June 2013 (also available in Arabic).

Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition, Middle East Report N°146, 17 October 2013 (also available in Arabic).

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

North Africa

Tunisia: Violence and the Salafi Challenge, Middle East/North Africa Report N°137, 13 February 2013 (also available in French and Arabic).

Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya, Middle East/North Africa Report N°140, 17 April 2013 (also available in Arabic).

Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Middle East/North Africa Briefing N°35, 7 August 2013 (also available in Arabic).

Tunisia's Borders: Jihadism and Contraband, Middle East/North Africa Report N°148, 28 November 2013 (also available in Arabic and French).

The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

Libya: Getting Geneva Right, Middle East/North Africa Report N°157, 26 February 2015. (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East/North Africa a Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East/North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East/North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

Iran/Yemen/Gulf

Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions, Middle East Report N°138, 25 February 2013 (also available in Farsi).

Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?, Middle East Report N°139, 4 April 2013 (also available in Arabic).

Great Expectations: Iran's New President and the Nuclear Talks, Middle East Briefing N°36, 13 August 2013 (also available in Farsi).

Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Middle East Report N°144, 14 August 2013 (also available in Arabic).

Yemen's Southern Question: Avoiding a Breakdown, Middle East Report N°145, 25 September 2013 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

The Huthis: From Saada to Sanaa, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Getting to "Yes", Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

الملحق هـ: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CO-CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

PRESIDENT & CEO

Jean-Marie Guéhenno
Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

VICE-CHAIR

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

OTHER TRUSTEES

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Ali al Shihabi
Author; Founder and former Chairman of Rasmala Investment bank

Celso Amorim
Former Minister of External Relations of Brazil; former Defence Minister

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Nahum Barnea
Political Columnist, Israel

Kim Beazley
Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Lakhdar Brahimi
Member, The Elders; UN Diplomat; Former Minister of Algeria

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel
Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Financial Corporation

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger
Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Asma Jahangir
Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Yoriko Kawaguchi
Former Foreign Minister of Japan; Former Environment Minister

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; Former National Security Advisor

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni
Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia; Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Roza Otunbayeva
Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation “Roza Otunbayeva Initiative”

Thomas R Pickering
Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Olympia Snowe
Former U.S. Senator and member of the House of Representatives

Javier Solana
President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; Former Foreign Minister of Norway

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; Former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(5) Anonymous
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Stephen & Jennifer Dattels
Herman De Bode
Reynold Levy
Alexander Soros

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BG Group plc
Chevron
Edelman UK
HSBC Holdings plc
MetLife
Shell
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL

(2) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
Elizabeth Bohart
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Sam Englebardt
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
Rita E. Hauser
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Virginie Maisonneuve
Dennis Miller
Kerry Propper
Nina K. Solarz

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Luke Alexander
Gillea Allison
Amy Benziger
Tripp Callan
Victoria Ergolavou
Christina Bache Fidan
Beatriz Garcia
Lynda Hammes
Matthew Magenheim
Madison Malloch-Brown
Peter Martin
Megan McGill
Rahul Sen Sharma
Leeanne Su
AJ Twombly
Dillon Twombly
Grant Webster

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos